الأمم المتحدة

A/59/PV.90

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة ٩٠
الجمعة، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البندان ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/59/2005)

السيدة أوتويكامانو (تونغا) (تكلمت بالانكليزية): نود أولا أن نعرب عن مشاركتنا في توجيه التعازي التي أعربت عنها الوفود في وفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني. كما ننضم إلى مَن يعربون عن مواساتهم في وفاة صاحب السمو الأمير رينييه الثالث، حاكم موناكو.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنتوجه بالشكر لكم يا سيدي الرئيس على عقدكم هذه الجلسات التي تتيح لنا فرصة لتبادل آرائنا في تقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005)، استعدادا للجلسة العامة الرفيعة المستوى المقرر عقدها في الدورة الستين للجمعية العامة.

ونشكر الأمين العام على تقريره، الذي يسلط الضوء على كثير من المسائل ذات الأهمية البالغة للبلدان الأعضاء ويزودنا بإطار لإجراء حوار شامل وبنّاء بهدف الخروج بوثيقة ختامية تكفل تقديم نتائج واضحة وإيجابية.

ونود في هذه الظروف أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جامايكا، رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل ساموا، رئيس مجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ في نيويورك، وممثل توفالو، باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وقد سلّط الأخير الضوء على رغبتنا في التسليم في مشروع الوثيقة الختامية التي ستعرض على قادتنا في أيلول/سبتمبر بالأهمية المحورية لمسائل التنمية وأهمية استراتيجية موريشيوس بوصفها استراتيجية شاملة للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية فيما يخص أعضاء التحالف.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-30113 (A)
0530113

أود أن أتقدم ببعض الملاحظات الأولية حول مسائل معينة أثيرت في تقرير الأمين العام تهم المصلحة الوطنية لبلادي، وسأتقدم بمزيد من التعليقات المفصّلة في الأسابيع القادمة خلال المناقشة المزمع إجراؤها بشأن مجموعات المواضيع الأربع.

وفيما يتعلق بالفرع المعنون ''التحرر من الفاقة''، كانت المسائل الإنمائية دائما في مقدمة جدول أعمال تونغا. ولذلك نتشاطر الرأي بأن من الضروري أن ننظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها جزءا أكبر من خطة التنمية، وأن ندرك مدى الإلحاحية فيما يتعلق بتحقيق تلك الأهداف. وطوال السنوات العديدة من تجاربنا في ميدان التنمية، ندرك أنه بغية تحقيق تلك الأهداف وغيرها، من الضروري اتباع نهج شامل في ضمان توفير الأطر المؤسسية والقانونية والاجتماعية والسياسية والوسائل المالية المطلوبة لتنفيذ تلك الخطط.

وفي ذلك الصدد، وبالرغم من أننا ندرك جيدا أنه تقع على عاتق كل بلد نام المسؤولية الأساسية عن تنميته، فإننا نقر بأن من المطلوب أيضا تقديم الدعم بأشكاله المختلفة على كل من الصعد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف. ولذلك فإننا نرحب بالدعوة الموجهة إلى البلدان المتقدمة النمو، التي لم تضع جدولا زمنيا لبلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية في وقت لا يتجاوز عام ٢٠١٥، بأن تفعل ذلك بالبدء في تقديم زيادات كبيرة في وقت لا يتجاوز عام ٢٠٠٦ وبلوغ هدف الـ ٠,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٩. كما نرحب بالعمل الجاري حاليا حول المبادرة الهامة بشأن توفير موارد تمويل ابتكارية لإكمال المساعدة الإنمائية الرسمية.

وفيما يتعلق بموضوع ''التحرر من الخوف'' تؤيد تونغا النهج الشامل والجماعي للأمن – وهو نهج يعالج التهديدات الجديدة والقديمة ويأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية لكل الدول. ونتشاطر أيضا الرأي الذي يتضمنه تقرير الأمين العام بأننا يجب أن نعمل على ضمان ألا تصبح كوارث الإرهاب حقيقة واقعة على الإطلاق.

وفي سياق ''حرية العيش في كرامة''، فإن دور الكرامة الإنسانية مهم أيضا. ونتفق على أن سيادة القانون هي الأساس الضروري لتحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاجتماعي والتنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، تؤيد تونغا الإصلاح الشامل الكامل الذي يمكِّن المنظمة من تلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين والتكيُّف مع ظروفه.

وفيما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن، نؤيد وجهة نظر الأمين العام بأنه ينبغي أن توافق الدول الأعضاء على ضرورة البت في تلك المسألة الهامة قبل انعقاد مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وأن من المفضّل كثيرا أن تتخذ الدول الأعضاء ذلك القرار الحيوي بتوافق الآراء. ولكن إن لم تتمكن تلك الدول من التوصل إلى توافق في الآراء، فيجب ألا يُتخذ ذلك ذريعة لتأجيل العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تود تونغا أن تؤكد من جديد تأييدها للنموذج ألف بوصفه النموذج الأكثر ملاءمة لإصلاح مجلس الأمن، وكذلك تأييدها لمنح اليابان العضوية الدائمة في المجلس.

وترحب تونغا باقتراح الأمين العام بتحسين التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، نظرا للدعم الهام الذي تتلقاه البلدان من تلك المنظمات.

في الختام أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، تأييد حكومتي لكم بصفتكم رئيسا للجمعية العامة واستمراركم في قيادتنا خلال تلك المشاورات، وفي الانتهاء من وضع مشروع الوثيقة الختامية التي ستعرض على زعمائنا في أيلول/سبتمبر.

السيد بلينغا – إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أحني رأسي إجلالا لذكرى وفاة صاحب القداسة البابا يوحنا بولس الثاني. لقد كان شعب الكاميرون حاضرا في جنازته صباح اليوم. فقد اشترك في تشييع الجنازة رئيس جمهورية الكاميرون، صاحب الفخامة السيد بول بيّا وزوجته. وبرحيل البابا يوحنا بولس الثاني خسر العالم رسولا للسلام لا يكل ولا يمل وخادما عظيما للإنسانية. كما أود أن أعرب لإمارة موناكو عن خالص التعازي بوفاة صاحب السمو الأمير الحاكم رينييه الثالث.

اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشكركم وأهنئكم على فكرة عقد هذه الجلسات العلنية للجمعية العامة بدلا من المشاورات غير الرسمية للجمعية بكامل هيئتها التي كانت مقررة أصلا. وبذلك تكونون قد منحتم الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية الفرصة للإعراب عن وجهات نظرها الأولية حول التقرير الهام للأمين العام (A/59/2005) المعروض علينا.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشير إلى أن التقرير، بالنسبة لبلادي، يمثّل بلا شك وثيقة شاملة وجهدا ملحوظا يتضمن عناصر مفاهيمية ذات أهمية كبيرة للمنظمة. وبأسلوب فعال جدا، يحدد التقرير بواقعية وبشكل عملي التفاعل بين التنمية والسلام والأمن والحرية والعدالة.

قبل أن أدلي ببعض التعليقات الأولية بصفتي الوطنية، أود أن أعلن تأييدي التام للآراء التي أعرب عنها زملائي، ممثل جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل ماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل ملاوي بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

لقد بيّن الأمين العام أن التقرير المعروض علينا يستند إلى تجربته الخاصة وإلى اعتقاداته، وقبل كل شيء إلى تقرير مشروع الألفية – أي تقرير ساكس – وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565).

يوافق بلدي على أننا ينبغي أن نضطلع بإصلاح متعمق للمنظمة لتمكينها من التكيّف مع كل التغييرات التي طرأت منذ ٦٠ عاما، ولا سيما لتمكينها من أن تواجه بفعالية التحديات الراهنة، بما في ذلك التهديدات الجديدة التي تقوّض السلم والأمن.

ومن على هذا المنبر، ذكر الرئيس بيّا في ذلك الصدد أن:

”الإصلاحات الضرورية في أجهزتها الرئيسية، أي مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة، يجب أن تتيح لجميع الدول، بدون تمييز، المشاركة بنشاط في تسيير الشؤون الدولية العامة.

”وهذا يعني، في جملة أمور، مزيدا من الشفافية في مجلس الأمن وفي أساليب عمله وفي التمثيل الجغرافي المنصف لجميع مناطق العالم. ويعني أيضا تعزيز دور ومسؤوليات الجمعية العامة في ميادين صون السلم الدولي والأمن والتعاون. ويعني أنه ينبغي للأمانة العامة أن تعكس عالمية المنظمة وأن تتوفر لها موارد كافية وسلطة أكبر“. (A/51/PV.40، ص ٥)

وبالمثل، توافق الكاميرون على قيام الحاجة إلى تعزيز ترسانتنا القانونية والمؤسسية من أجل التعجيل في إضفاء الطابع العالمي على قيم الديمقراطية والحرية وضمان احترام

جميع حقوق الإنسان في كل مكان، بما في ذلك الحق في التنمية. وجميع هذه الشواغل هامة وأساسية بشكل خاص. وتسري هذه الصفة على كفاحنا من أجل تعزيز التنمية للجميع والقضاء على الفقر والجوع، الأمر الذي يشكل شرطا أساسيا لبقائنا.

ولن تستطيع ممارستنا لعملية مشاركة الجميع، على الأجل القصير، أن تؤدي إلى نتائج مقبولة لدى الغالبية إلا إذا اقترن ما هو هام بما هو عاجل اقترانا وثيقا. وفي هذا الصدد، يبدو لي، بعد إلقاء نظرة سريعة، أن التقرير قيد النظر لا يعطي شرط التنمية القدر الذي يستحقه من الاهتمام. إن أي اقتراح لتحرير الجنس البشري من الفاقة لا يعدو عن كونه مجرد رغبات وتضامن قد يكون طوعيا ولكنه لا يتضمن أية تدابير ملموسة أو ملزمة.

ومع ذلك، فنحن في حاجة ملحة إلى تهيئة أفضل للظروف المواتية لإنتاج المزيد من الموارد والثروات ولضمان توزيعها العادل بين بلداننا وشعوبنا.

إن تقرير الأمين العام، الذي حرص على تجنب التوصية بالتزامات صارمة ومحددة من جانب البلدان الغنية، يلمح على ما يبدو إلى أن الفقر ناتج عن خطيئة الفقراء، وأن الفقراء وحدهم مسؤولون عن الأسباب التي تخلق وتزيد فقرهم المدقع، وعلى وجه الخصوص الاختلالات التجارية والمالية والاقتصادية، التي تقوم عليها العلاقات الراهنة بين الدول.

ومع ذلك، يقال لنا إن الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر سيكون فرصتنا الأخيرة لتعبئة مواردنا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في موعدها. وكما قال الرئيس بيّا في مؤتمر قمة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، المنعقد في روما، في عام ١٩٩٦، فإن صلب الموضوع هنا يتجاوز مجرد المسائل التي أثرناها والمشاكل التي وصفناها، بل المسألة هي أين يجد الناس مكانا لهم في مجتمعاتنا. هذه هي المسألة الحقيقية. ففي حقيقة الأمر، أي نوع من الحرية يمكن أن ينعم بها من يموتون جوعا؟ وأية حرية يمكن أن توجد في بلد مزقته المجاعة والأوبئة؟ وأية كرامة نتحدث عنها بالنسبة لرجل لا يجد قوت يومه، ولا يجيد القراءة أو الكتابة، ويهدد المصير ذاته أطفاله؟

ولهذا، يجب علينا أن نعيد صياغة برنامجنا من خلال استعادة الأولوية للتنمية، وبالتزامات محددة تتضمن الالتزامات المالية المرتبطة بجدول زمني. ونحن بحاجة إلى شراكة قائمة على عقد تضامن حقيقي وميثاق تنمية مشتركة بين الشمال والجنوب.

وعلى المستويين المفاهيمي والمؤسسي، يتعامل تقرير الأمين العام بجرأة مع بعض المسائل الأساسية. فهو يتصدى للمسألة المعقدة المتصلة باستعمال القوة، وسوف تستدعي بعض المقترحات الواردة في التقرير اهتمامنا لوقت طويل بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، لكي ننظر في مختلف وجهات النظر التي يجرى التعبير عنها.

إن تفسير المادة ٥١ من الميثاق ودور مجلس الأمن في تدوين مبادئ استعمال القوة عندما يقتضي الأمر تحمل المسؤولية الجماعية، أو في حالات الدفاع المشروع عن النفس، جميعها مسائل جديرة بأن ينظر فيها بعناية. وسيكون من الأفضل، من جملة أمور أخرى، أن نتجنب تكريس الاختلال المؤسسي الحالي لصالح مجلس الأمن وفي غير صالح الجمعية العامة. ويجب أيضا أن نحرص على الحيلولة دون تهميش وإضعاف محكمة العدل الدولية، لا سيما أن رؤساء دولنا في عام ٢٠٠٠ جعلوا من أسبقية القانون ومن احترام قرارات المحكمة الأساس الذي يقوم عليه عمل منظمتنا والعلاقات بين الدول. إن أي إصلاح يتسم بالصدقية يجب أن يعزز شرعية الأمم المتحدة، وأن يحسِّن الشفافية في داخلها، وأن يجعلها تضمن مشاركة الجميع بشكل كاف.

ومن هذا المنظور، يجوز لنا أن نتساءل بشأن معايير المشاركة في بعض المؤسسات المقترحة، مثل لجنة بناء السلام، أو حتى مجلس حقوق الإنسان. وفي حقيقة الأمر بالنسبة لهذا المجلس الأخير، إننا ما زلنا غير متأكدين تماما ما هو الهدف من وراء إصلاح لجنة حقوق الإنسان الحالية.

لقد تعوّدنا جميعا على الطريقة التي يتم التعامل فيها مع المبادرات الجديدة في منظمتنا. وهي غالبا ما تكون مقيدة بالعوامل المالية. فما هي التكلفة المتوقعة للإصلاحات المتصورة؟ هذه مسألة جديرة بالنظر فيها بينما تجري الدعوة إلى النمو الصفرى في الميزانية. وهل سيكون لهذه الإصلاحات أثر على الموارد المخصصة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية؟

إنني أتفهم تماما أن رئيس الجمعية العامة ينتظر منا تقديم مقترحات ملموسة. ووفدي يتطلع إلى المشاركة بروح بناءة وصريحة في المناقشات المواضيعية المقررة. ونأمل أن نضطلع جميعا بهذه العملية الحيوية بالنسبة للمنظمة، بينما نقف في صف واحد وليس بعضنا ضد البعض الآخر. ويأمل وفدي أن القرارات التي سنتخذها في النهاية، والتي ستلزم دولنا وشعوبنا لبضعة أجيال قادمة، سوف تتخذ بدون معارضة وبأوسع توافق ممكن في الآراء. وسيقتضي ذلك منّا قدرا كبيرا من الصبر، وفوق كل شيء، إحساسا عميقا بروح التوافق.

السيد ستاغنو أوغارتي (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أشارك في التعبير عن التضامن والتعازي لبعثة المراقب الدائم للكرسي الرسولي بمناسبة الرحيل المحزن لقداسة البابا يوحنا بولس الثاني، وللبعثة الدائمة لإمارة موناكو للخسارة المفجعة بسمو الأمير الحاكم رينييه الثالث.

أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المشاورات في الوقت المناسب حول تقرير الأمين العام (A/59/2005) ومدخلات الوثائق الأخرى المتعلقة بمؤتمر القمة في عام ٢٠٠٥. وسوف يتناول وفدي بمزيد من التفصيل التوصيات المختلفة خلال المشاورات المقررة قريبا حول كل من المجموعات المواضيعية الأربع. ونغتنم هذه الفرصة للتعبير عن تأييدنا لغالبية التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وللتأكيد لكم، سيدي، على أننا سنشارك بصورة نشطة وبناءة في جهودنا المشتركة للتوصل إلى نتيجة ناجحة لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥.

ويود وفدي أن يعبر عن تأييده لبيان ممثل جامايكا بوصفه رئيسا لمجموعة الـ ٧٧ والصين، ولبيان ممثل الأرجنتين بوصفه رئيسا لمجموعة ريو.

غير أنني أود أن أتطرق إلى بعض المسائل الرئيسية التي نعتقد بأن تقرير الأمين العام لم يعطها حق قدرها. فأثناء المشاورات غير الرسمية حول تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565)، عبرنا عن دهشتنا من أن التقرير أغفل التعامل مع التهديدات والتحديات الداخلية كتهديدات مباشرة ومقلقة وهدامة، مثل أوجه القصور الفاضحة في مراقبة وإدارة برنامج النفط مقابل الغذاء، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا نحث الأمين العام على استئصال هذه الشرور بصراحة وحزم. ونرحب بحقيقة أن الأمين العام قد تعامل مع هاتين المسألتين بشكل غير مباشر، ولكننا نعتقد أيضا بأننا لن نتمكن من حل أي من المشكلتين إذا واصلنا الامتناع عن كشف الحقيقة كاملة.

في الفقرة ١١٣ من التقرير، وفيما نعتقد أنه محاولة فعلية للتقليل من شأن الحقيقة، أشار الأمين العام إلى ”الادعاءات الأخيرة المتعلقة بسوء السلوك الصادر عن

المديرين وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة''. وفيما يتعلق ببرنامج النفط مقابل الغذاء، فقد تضمنت النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق المستقلة تضارب المصالح، وإجهاض وإفشال عمليات المناقصة التنافسية لأسباب سياسية، وعدم توثيق عمليات صنع القرار، وعدم التحقق من المستندات المقدمة من جانب أطراف مشتركين في المناقصة، وغير ذلك من المخالفات المنظمة للأحكام والقواعد الإجرائية الرسمية التي تنظم المشتريات والإدارة.

ومع أن عددا من الإصلاحات الداخلية يجري تنفيذها الآن لزيادة الشفافية والخضوع للمحاسبة في مجال الإدارة إلا أن أيا منها لا يبدو مهما بقدر كاف بحيث استوجب إدراجها في التقرير. إننا، مع كل الاحترام الواجب، لا نتفق مع هذا الإسقاط في التقرير. ونعتقد أنه الآن، بعد أن تم توثيق عمليات التعطيل والمخالفات للأحكام والقواعد الإجرائية الرسمية، فإن إصلاح عيوب النظام بات أساسيا بالنسبة لمصداقية الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثات أخرى لحفظ السلام، فإن الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك تشتمل على الاستغلال المنظّم لقاصرين وقاصرات لمكاسب جنسية وشخصية، وما تبعه من عمليات تخويف وانتقام بهدف المحافظة على سكوت الضحايا والشهود، وقيام قادة وحدات بالتدخل في عمليات التحقيق الجارية. ومع أن الفقرة ١١٣ من تقرير الأمين العام أشارت إلى الاستغلال الجنسي للقاصرين، فإن الحل الذي قدم غير كاف كما هو واضح، لأن هناك في أجزاء عديدة من البعثة عدم امتثال مطلق لمبدأ ''عدم التسامح''.

ونظرا لأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية سبق أن أشار في تقاريره منذ وقت طويل يرجع إلى عام ١٩٩٧ إلى أن النظام الأساسي للموظفين والنشرات الإدارية المتعلقة بهم كثيرا ما شكّلت حصانة ضد محاسبتهم على تصرفاتهم، و لم تفعل الكثير لحماية مصالح الأمم المتحدة، فنحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن بعد الآن قبول أقل من الشفافية المطلقة والخضوع للمحاسبة الكاملة.

إن ما نحتاج إليه في كلتا الحالتين، وفيما يتعلق بالكشف مؤخرا عن حوادث متعلقة بسوء السلوك، هو الإنفاذ الفعال والخضوع للمحاسبة الانضباطية والمالية والجنائية، في أي زمان ومكان تثبت فيه الجريمة أو المخالفة. وفي هذا السياق، نرحب بالتقرير المرحلي للجنة التحقيق المستقلة، ونتطلع إلى النتائج والتوصيات في تقريرها النهائي. كما أننا نؤيد بقوة التوصيات الواردة في التقرير الذي قدمه صاحب السمو الملكي، الأمير زيد بن رعد الحسين من الأردن (A/59/710)، ونهنئه على إجرائه مراجعة شاملة، لأول مرة، لمشكلة طال أمدها عقدا من الزمان.

ولا بد من القول إن تقرير الأمين العام انتقائي بشكل يبعث على الحيرة فيما يتصل بصفة الإلحاح النسبية التي يوليها لمختلف الإصلاحات المؤسسية المتصورة عشية مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥. وفيما يتصل بالجمعية العامة التي وصفها التقرير بحق بالهيئة التداولية الرئيسية في رسم السياسة والتمثيل في الأمم المتحدة، والتي أجرينا مناقشات تجاوزت العقد حول تنشيط عملها، واعتمدنا أكثر من ١٠ قرارات بشأن هذه المسألة، فإن الأمين العام لا يبدي نفس الإحساس بالعجالة الذي يبديه عند الحديث عن إصلاح مجلس الأمن. وبالرغم من أنه يقع على عاتق الدول الأعضاء أن تتفق على إعادة تنشيط الجمعية العامة، فإن التقرير لا يغتنم الفرصة للضغط من أجل اعتماد بعض من التوصيات الأكثر جرأة.

وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بالضوابط والموازين التي لا بد من وجودها بين الجمعية العامة ومجلس

الأمن، فإن التقرير، مع الأسف، لا يأخذ بأي من التوصيات الواردة في الورقة غير الرسمية التي أعدها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. وهذا الأمر يبدو متناقضا، لأن تقرير الأمين العام أكثر من الإشارة إلى الحاجة إلى استراتيجيات جماعية، ومؤسسات جماعية، وإحساس بالمسؤولية الجماعية. ومع ذلك، فإنه أخفق في وضع أكثر الهيئات جماعية في محور أي جهد إصلاحي ذي مغزى للأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، وحسبما جاء في الفقرة ١٦٩ من التقرير، فإننا نؤمن بأن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكون كاملا بدون إصلاح الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فإن تقرير الأمين العام لم يقتصر على تأييد صيغة من الماضي فحسب، بل يؤيد واحدة لم تكن نتيجة توافق في الآراء. وفضلا عن ذلك، فإن التقرير لا يقدم أكثر من الدعوة إلى زيادة عدد الأعضاء، ويكتفي بإشارة عابرة إلى أساليب العمل، وكأن توسيع المجلس بحد ذاته يشكل حلا لمسألة التمثيل، مع أن ذلك قد ثبت فشله في عام ١٩٦٣. وفي هذا السياق، كان مفاجئا لنا أن نرى في الفقرة ١٦٨ من التقرير إشارة غير دقيقة إلى تحسينات طرأت على أساليب العمل. وقد يجادل البعض أنه جرت مؤخرا عدة محاولات لمعالجة مسائل الإصلاح الواردة في المجموعة الثانية فيما يتعلق بالشفافية. ولكن ذلك لا يكفي بأي معيار من معايير المساءلة. وقد قدم الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن العديد من المقترحات بشأن أساليب العمل، ويؤسفنا أن الأمين العام لم يؤيد أيّا منها بصورة محددة.

أخيرا، نعتقد بأن الميثاق قد أعطى الأعضاء الدائمين امتيازات ومسؤوليات. وفي ضوء حقيقة أن توسيع المجلس قد حول اهتمامنا الجماعي عن الأولويات الواردة في القرار ٢٩١/٥٨، فإننا ندعو الأعضاء الدائمين بكل احترام إلى أن يبينوا فورا وبالتفصيل ما هو خيار الإصلاح الذي سوف يصوتون تأييدا له ويصادقون عليه، حسبما يتعين عليهم أن يفعلوه وفقا للمادة ١٠٨ من الميثاق. إن البلدان النامية تعلّق آمالا كبيرة على مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥، ومن الواضح أن تركيزنا الأساسي خلال العملية التحضيرية يجب أن يكون على جدول الأعمال المتعلق بالتنمية.

وفيما يتعلق بالتنمية، نوافق بصدق على التقييم الوارد في الفقرة ٣٠ بمعنى أن الأهداف الإنمائية للألفية هي مجرد ”جزء من برنامج أعم للتنمية“. وللأسباب العديدة المذكورة في الفقرة ٣٠، فإنه يقلقنا أن بعض المسائل الأوسع نطاقا التي تغطيها المؤتمرات الدولية والاحتياجات المتطورة للبلدان النامية المتوسطة الدخل، وكلها تتطلب تنفيذا فعالا، لا يتناولها التقرير بصورة كاملة. وعلى وجه الخصوص، فإنه يساورنا قلق شديد إزاء التقييم الوارد في الفقرة ٤٧ حيث بالنسبة إلى العديد من البلدان المتوسطة الدخل، فإن معظم الموارد اللازمة لتمويل الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية يمكن، بل وينبغي لها أن تحشد على الصعيد المحلي. وذلك كله يزيد من دهشتنا عندما ندرك أن البلدان المتوسطة الدخل يقطنها ٢٨٠ مليون نسمة يعيش واحدهم على أقل من دولار في اليوم، و ٨٧٠ مليون نسمة يعيش واحدهم على أقل من دولارين في اليوم. علاوة على ذلك، فإن هذا التقييم يتعارض مع تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٤ الذي يصدره البنك الدولي، والذي يذكر بوضوح أن المعونة تضطلع بدور هام في البلدان المتوسطة الدخل:

> ”بوصفها حافزا للإصلاح، ومعززا للجهود المحلية التي تبذل لمعالجة الجيوب الكبيرة من الفقر ... وموفرا الدعم لمواجهة الأحداث الدولية بغرض خفض أوجه الهشاشة إزاء التعرض للصدمات المالية والمساعدة على معالجة الآثار المترتبة عليها“. (تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٤، الفصل ١١، الفقرة ٢٤)

وفيما يتعلق بالتجارة، نؤيد بقوة الدعوة إلى تحقيق النتائج المؤيدة للتنمية في جولة الدوحة والواردة في الفقرة ٥٥ من التقرير. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي إتاحة سبل وصول الصادرات القادمة من جميع البلدان النامية إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون حصص محددة وليس من مجموعة معينة منها، كما يوصي التقرير بذلك. ولا يتسق ما يسمى الخطوة الأولى الموصى بها في الفقرة ٥٥ مع قواعد التجارة الحرة، ولا مع الحقائق الراهنة، وفقا لتقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٤، حيث أن السياسات التجارية في ما يسمى بلدان ''مجموعة الأربعة'' أن تقييدا تجاه البلدان المتوسطة الدخل التي يبلغ متوسط دخل الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي من ١ ٥٠٠ دولار إلى ٥ ٠٠٠ دولار. وعلاوة على ذلك، فإن النمو الناتج عن جولة الدوحة المؤيدة للتنمية الذي تستفيد منه كل البلدان النامية يمكن أن يزيد الدخل الحقيقي في تلك البلدان بمقدار ٣٥٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٥، ويخلص ١٤٠ مليون شخص إضافي من الفقر بحلول ذلك العام، وفقا لتقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٤.

وفيما يتعلق بالمعونة، فقد اتفقنا على أن تساهم البلدان المتقدمة النمو بنسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ولكن بعد مرور ٣٥ عاما لم يحقق ذلك الهدف أو يتجاوزه سوى خمسة بلدان ومع ذلك لم يوجه الأمين العام أي نداء يبين مدى إلحاحية ذلك الأمر. ولا يوجد هنا ''جني مبكر للمحصول''. وذلك لسوء الحظ في ضوء ما يؤكده الأمين العام في الفقرة ٤٨ على أنه ''تبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية حاليا ٠,٢٥ في المائة — وهي نسبة لا تزال أقل بكثير من النسبة البالغة ٠,٣٣ التي تحققت في أواخر الثمانينات''، ويقر بأن الالتزامات التي تم التعهد بها مؤخرا بشان إحداث زيادات في المستقبل ''تمثل ديونا مشطوبة وتأتي نتيجة لانخفاض قيمة الدولار ولا تشكل تمويلا صافيا طويل الأجل''.

وفيما يتصل بمسألة نوعية توزيع المعونات والممارسات والإجراءات، نرحب بالالتزامات المتعهد بها في المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنسيق المعقود في باريس، ونحث صناديق وبرامج الأمم المتحدة على المشاركة في خطة التنسيق.

وفي مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة، يحتاج المجتمع الدولي إلى وضع قواعد واضحة يمكن توقعها تنظم العلاقات بين الدول بطريقة سلمية ومنصفة ويمكن التنبؤ بها. إن احترام وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان يجب أن تكون بالضرورة أساسا لوضع أية استراتيجية لتعزيز منظومة الأمم المتحدة ونهنئ الأمين العام على تعديله النهج الانتقائي للغاية للفريق الرفيع المستوى إزاء سيادة القانون والنظر بشكل عابر في مسألة حقوق الإنسان.

وبالرغم من أننا مسرورون عموما بالفقرات ١٣٣-١٤٧، إلا أننا لا نعتقد أن المساعدة المقدمة لتحقيق سيادة القانون ينبغي أن تقتصر على حالات الصراع وحالات ما بعد انتهاء الصراع. ويجب إدماج مفهوم سيادة القانون في أعمال الأمم المتحدة بأكملها. وفيما يتعلق بالفقرة ١٣٩، نرحب بمناشدة الدول قبول الولاية القضائية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، بالرغم من أننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه من الضروري أيضا سحب أية تحفظات تعترض سبيل الممارسة الكاملة لتلك الولاية القضائية.

وبخصوص الإرهاب عبر الحدود الوطنية، نعتقد أن الإصلاح المؤسسي ضروري من أجل أن نزيد إلى أقصى حد المزايا المقارنة للمنظمة في تيسير وإنفاذ استراتيجية جماعية قائمة على مبادئ وشاملة لمكافحة الإرهاب. وقد قدمت كوستاريكا بالفعل مبادرتها بإنشاء وظيفة مفوض سام للأمم المتحدة معني بالإرهاب. وما زلنا نعتقد أن تلك الوظيفة ستكون أفضل أداة لإيجاد شعور حقيقي بالملكية والمسؤولية الجماعية في أنشطة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب.

ويشجعنا ما تم مؤخرا من اعتماد نص مشروع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ونرحب بدعوة الأمين العام إلى إبرام مشروع اتفاقية دولية بشأن الإرهاب الدولي قبل نهاية الدورة الستين للجمعية العامة. وفيما يتعلق بمسألة تعريف الإرهاب، وخلافا للمبادئ العامة بشأن تعريف الإرهاب المقترحة في تقرير الأمين العام في أعقاب تقرير الفريق الرفيع المستوى، نعتقد أنه يقع على عاتق اللجنة المخصصة أن تتابع التقدم الذي تحرزه بشأن وضع تعريف تقني مفصل، يتناسب مع صك للقانون الجنائي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن تصميمنا على ألا ندخر جهدا في الأشهر القادمة بغية المساهمة بشكل بناء في أن يسفر مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ عن تحقيق نتائج شاملة لصالح التنمية.

السيد دزوندیف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيمكم هذه المشاورات كجزء من عملية تحضيرية مستمرة لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥. وبالرغم من أن وفد بلدي يؤيد بيان الاتحاد الأوروبي، إلا أنني أود أن أقدم آراء إضافية حول تقرير الأمين العام ”في جو من الحرية أفسح“.

ترحب مقدونيا بتقرير الأمين العام. إن التقرير يتطرق عن حق إلى المسائل والتحديات الرئيسية التي تواجهنا ويوفر لنا الأساس الكافي لإجراء المناقشات في الأسابيع المقبلة. وفي رأينا أنه من المهم الآن أن نرقى إلى مستوى التوقعات لمواجهة التحديات إذا كنا مصممين حقا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. كما ينبغي لنا مراعاة أن المناقشات والمشاورات المقبلة ينبغي أن تأخذ في الحسبان التقارير السابقة والمداولات التي أجريناها بشأنها.

ونتفق مع بيان الأمين العام على أنه لكي نحقق تعددية الأطراف التي نسعى إليها جميعا وتكون أكثر فعالية، فإن ما نحتاج إليه الآن ليس المزيد من الإعلانات أو الوعود، ولكن الأعمال التي تؤدي إلى تحقيق الوعود التي قطعت بالفعل. كما أعتقد أيضا، كما أكد على ذلك الكثير من الممثلين وكما ورد في تقريري مشروع الألفية والفريق الرفيع المستوى، أن هناك صلات بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان، وأن التعاون الاقتصادي الدولي وصون السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان أمور لا تزال تشكل الأساس لأعمال الأمم المتحدة.

ولا يسعنا إلا أن نوافق على كلمات الأمين العام الواردة في الجزء الرابع وأن نؤيدها بقوة، عندما يتكلم عن حرية العيش في كرامة. ونؤيد تماما الدعوة إلى تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولا يمكن تعزيز الديمقراطية واحترام كرامة الإنسان، إلا عن طريق الاحترام الكامل لصكوك حقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، أود أن أشير مرة أخرى إلى الرسالة الهامة التي وجهها الأمين العام في افتتاح الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة بأن احترام وتنفيذ مبدأ سيادة القانون بشكل كامل على الصعيدين الوطني والدولي يتمتعان بالأهمية على قدم المساواة. ولذلك أمامنا خيار واحد فحسب — ألا وهو احترامهما بدون قيد أو شرط.

وفي ذلك السياق، نقدر اقتراح إنشاء مجلس ثالث جديد يسمى مجلس حقوق الإنسان. ويستدعي ذلك الاقتراح مزيدا من الدراسة من جانب الأمين العام، ومزيدا من الأفكار والتمحيص من جانب جميع الوفود.

ونحن نقر بالحاجة التي أوردها التقرير إلى تطبيق استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، كما نحث الدول على الوصول إلى اتفاقية لتعريف الإرهاب،

وعلى النجاح في إبرام اتفاقية شاملة في الأشهر المقبلة. ومن العوامل المشجعة للغاية أنه منذ أيام قلائل، وافقت الدول الأعضاء على مشروع نص لاتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. ذلك هو الاتجاه الصحيح الذي يجب احتذاؤه، وهو خطوة واعدة جدا في هذا الجهد العام الذي يبذل الآن. وهو أيضا مؤشر قوي على أننا قادرون على تغيير الأشياء وعلى المضي قدما.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى على أهمية الاقتراح الداعي إلى إنشاء لجنة لبناء السلام. وتدعو الحاجة أيضا إلى المزيد من التفاصيل للمساعدة في سد الثغرة بين معالجة صراع واحتوائه من جهة، وحالة ما بعد الصراع وبناء السلام من جهة أخرى، حتى تتمكن البلدان من المضي قدما دون العودة إلى الصراع مثلما شهدناه في بعض الحالات.

وكما أشار إليه تقرير الأمين العام بحق، تدعو الحاجة إلى عمل مستمر لضمان الاستدامة البيئية. وفي هذا الشأن، أود أن أحيط الجمعية العامة علما بأن بلادي قد اضطلعت بنصيبها من المسؤولية العالمية، بما في ذلك المصادقة على بروتوكول كيوتو في شهر أيلول/سبتمبر. وأعتقد أنه يجب تعبئة موارد أكثر وأكثر من أجل التخفيف من الآثار السلبية للتغير المناخي.

وفيما يتعلق بالتمويل من أجل التنمية، نؤيد الجدول الزمني الذي أورده تقرير الأمين العام لتحقيق ما اتُفق عليه سلفا بحلول عام ٢٠١٥.

ونتفق على ما جاء بالتقرير من وجوب إعادة تشكيل الأمم المتحدة بطرق لم نتصورها من قبل وبجرأة وسرعة لم يشاهدا من قبل. وكما أكدنا عليه سلفا — نؤيد إصلاح مجلس الأمن. ونرى أنه ينبغي إصلاح مجلس الأمن بزيادة عضويته بفئتي البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. زد على هذا أنه يجب من أجل تزويد المجلس بالآلية اللازمة لاضطلاعه بالمسؤولية الرئيسية — وهي صون السلم والأمن الدوليين — فإنه يجب أن يصلح بطريقة توفر تمثيلا جغرافيا أفضل، وخضوعا للمساءلة أكبر وإشاعة الديمقراطية في أساليب عمله — وجعل عملية صنع القرار فيه أكثر شفافية. وأعتقد أن هذه المسألة تستحق أن تعالج بأكبر قدر من الشفافية وأن تكون بقدر الإمكان محلا لاتفاق عريض.

وكما أكدنا خلال المناقشات العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وخلال المشاورات غير الرسمية السابقة، تؤيد مقدونيا زيادة في عضوية مجلس الأمن في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة. إلا أنه، كما أسلفت، لا نتفق مع الهيكل المقترح للجماعات الإقليمية كما ورد في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565). بل يجب أن يستمر الهيكل الإقليمي الحالي على ما هو عليه وأن يستخدم كأساس لزيادة عضوية مجلس الأمن في المستقبل. وعلى نفس المنوال، أود أن أشير إلى أن وفدي سبق أن أعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل استونيا نيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

ونعتقد أيضا بأن اهتمامنا وجهودنا يجب أن توجه بقدر متناسب إلى إصلاح الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرحب بالمقترحات والآراء التي أوردها تقرير الأمين العام في هذا الشأن.

ولا يقل إصلاح الأمانة العامة أهمية عن إصلاح الهيئات الأخرى. وتتطلب الحقائق الجديدة زيادة في المسؤوليات والاستجابات التي توائم التحديات الجديدة والقدرات مواجهتها. كما أن المطلب الداعي إلى المزيد من العمل الاستباقي يستدعي موارد بشرية مؤهلة. زد على ذلك أنه يوجد إدراك متزايد يقضي بأنه ينبغي لنا أن نفوض مسؤوليات أكثر للمنظمات الإقليمية التي أثبتت فعلا قدرتها

ومعرفتها ومهارتها، والتي تستطيع أن تؤدي دورا قياديا في مجالات معينة وأن نشركها في النقاش. ويوجد الآن العديد من الأمثلة اليوم كما في السنوات الماضية، والتي تشير إلى الحاجة إلى تقسيم للعمل أوضح. وهذا سيمكننا أيضا من ادخار موارد مالية ومن توزيعها على مجالات حيث تشتد الحاجة إليها. وبذا نتمكن من التركيز على مسائل يكون دور الأمم المتحدة فيها حيويا. إن ما أحاول أن أقوله هو إن علينا أن نقضي على التنافس بين المنظمات، والتداخل ي الولايات والميل إلى إطالة أمد الولايات والأنشطة إلى ما بعد ما هو ضروري. وفي هذا الإطار، يجب إعادة تنشيط دور الأمم المتحدة في الميدان.

إننا نتطلع إلى الدخول في مناقشات صريحة وبناءة، لا في هذا اليوم فحسب، بل خلال المناقشات التي ستدور بيننا في الأشهر القادمة أيضا، لكي نتمكن جميعا من التقارب صوب ما ينبغي تحقيقه قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وبعده.

السيد بيروغا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي في البداية أن يشارك في كلمات العزاء الموجهة إلى بعثة المراقب الدائم للكرسي الرسولي بمناسبة وفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني. كما نود أن نعرب عن تعازينا للبعثة الدائمة لإمارة موناكو بمناسبة وفاة سمو الأمير رينييه الثالث.

أمامنا الآن، بعد تقديم تقرير الأمين العام (A/59/2005)، ومقترحات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) وتقرير مشروع الألفية – تقرير ساكس، أمامنا ثلاثة تقارير رئيسية وزاد فكري وسياسي تهتدي به مداولاتنا. إن المشاورات التي نظمتموها، السيد الرئيس، يسرت لكل وفد أن يشرح مواقفه بصدد جوانب رئيسية للأمم المتحدة. ورغما عن ذلك، فعلينا أن نضع في أذهاننا أنه بعد اختتام المشاورات، يبقى التحدي الرئيسي الذي يواجه المنظمة، ألا وهو التوصل إلى اتفاقات بصدد كيفية تنفيذ الإجراءات التي نتبناها ومتابعتها بصورة كافية. وتعتقد المكسيك أننا أمام منعطف مفاوضات طويلة ومعقدة. إن الدورات المتعاقبة للمشاورات قد منحتنا مؤشرا على مشاعر الدول الأعضاء ومواقفها القومية. والآن تدعو الحاجة إلى مفاوضات للتوصل إلى اتفاق وإلى تنفيذ التزاماتنا. وعلينا أن نضع الشروط لتلك المفاوضات العامة دون إبطاء. وينبغي أن تتوفر في تلك الشروط العناصر التالية.

أولا: يجب أن تحافظ على وحدة الغرض وعلى الأهداف التي نتوخاها كمجموعة في الأمم المتحدة.

ثانيا: يجب أن تدعم إطار العمل وفعالية الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

ثالثا: ومن الأهمية بمكان أنه ينبغي أن تكون واضحة بصدد أن التحديات والتهديدات هي التي يجب أن تحدد التغييرات التي ينبغي إدخالها على البنية المؤسسية، وليس العكس. ويجب أن تستهدف الإصلاحات التي نروج لها معالجة المشاكل الرئيسية للتنمية والأمن وحقوق الإنسان بصورة فعالة. وسيكون هذا هو مقياس تحديد نوع الهياكل والمؤسسات التي نحتاجها.

رابعا: إن مشاكل العالم الرئيسية تتقاطع بطبيعتها. لذا تتطلب المنظمة العالمية إصلاحا شاملا. ويجب معالجة العلاقة بين الأمن والتنمية في وقت واحد وبعزيمة متساوية.

خامسا: وبالإضافة إلى تقوية كفاءة المؤسسات، ينبغي أن تتوخى الشروط المرجعية أيضا تعزيز مشروعيتها وشفافيتها وخضوعها للمحاسبة.

سادسا: يجب أن تبين لهجة المفاوضات روح العجالة بشأن إعادة هيكلة نظامنا، والحاجة إلى إنتاج فوائد للجميع وإلى هدف إيلاء الاهتمام الكافي للتحديات التي لا يستطيع بلد واحد أن يتصدى لها بمفرده.

أخيرا، نعتقد أن الطريق الممتد أمامنا والحافل بالتحديات يجب أن يأخذنا من المناقشات إلى عقد اتفاقات، ثم إلى المفاوضات وإلى تنفيذ قراراتنا الجماعية.

إن البلدان الأعضاء بفريق أصدقاء إصلاح الأمم المتحدة، الذي أنشئ بمبادرة من الرئيس فسنتي فوكس، قد أتيحت له فرصة الإسهام في هذه العملية بإصداره ١٤ وثيقة تتضمن مقترحات. ونحن على أتم الاستعداد لمواصلة تأييد جهود الأمين العام وجهودكم، سيدي الرئيس. وسوف يكثف الفريق في الأشهر القادمة جهوده لتعزيز تنفيذ شتى مقترحات الإصلاح.

ونظرا للتعقيد المتزايد لتحديات اليوم، أكد بلدي الحاجة إلى إصلاح شامل للمنظمة. ومثلما أورده الأمين العام من مقترحات، نعتقد أن مثل هذا الإصلاح يتألف من أربعة جوانب أساسية: التنمية والأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ولكن ذلك النهج يتطلب وضع هيكل مؤسسي جديد. ويجب أن يثبت هيكل منظمتنا قدرته على تقديم الإجابات والحلول في هذه المجالات. ومن قبيل العبث والمخاطرة أن نتجاهل هذا الجانب من الإصلاح المؤسسي المتوازن مثل ذلك الذي توخاه الأمين العام في تقريره، ويستحق على ما نعتقد أن ندرسه دراسة جادة.

ومن الضروري أن نعطي كل هيئة مسؤولة عن هذه المجالات السلطة والموارد التي تحتاجها للوفاء بولاياتها. فمن الناحية العملية، ونظرا لأن قرارات مجلس الأمن ملزمة وفقا للمادة ٢٥ من الميثاق، فهو الجهاز الرئيسي الوحيد المتمتع بقدرة واضحة على ضمان الامتثال لقراراته، وهي حقيقة تعود إليها أهمية المجلس. ونعلم أن الطابع القانوني مختلف بالنسبة لقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان. ومع أننا لا نستطيع أن ننكر هذه الحقيقة في الميثاق، فإننا نأخذ على محمل الجد أن تعمل تلك الهيئات بصورة مستقلة وبإيقاع مختلف. والجمعية العامة قادرة تماما على معالجة غياب التنسيق في عمل الأمم المتحدة. والأمر متروك للجمعية العامة في أن تكون لديها الرؤيا الكاملة، حيث أنها تمثل مجتمع الأمم بأسره.

ومع ذلك، فقد لاحظنا بقلق شديد أن قرارات الجمعية العامة، بالرغم من أنها تعكس التوجهات الرئيسية في الرأي العام العالمي، ليست لديها القدرة على إحداث التغيير. وإذا ما استمر هذا التوجه، فستكون لدينا أمم متحدة يهيمن عليها مجلس الأمن، بدون أية قوة موازنة في ثقلها أو أية بدائل. وبالتالي، عندما تنشأ الأزمات الإنسانية، فإن مجلس الأمن، وليس لجنة حقوق الإنسان، هو الذي يؤدي دور الريادة. وقد شكلت حالة دارفور آخر مثال على ذلك. وعندما تنشأ حالات الطوارئ الناجمة عن الفقر والحكم غير الرشيد، فليس المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يملك الموارد والقدرة للتصدي لها بل مجلس الأمن هو الذي يفعل ذلك. وآخر أمثلة على ذلك هي هايتي.

وفضلا عن ذلك، فإننا نجازف بتحميل جدول أعمال مجلس الأمن مهمات إضافية على نحو يقوض عمله وكفاءته. ولكي يتمكن المجلس من توجيه الاهتمام الكافي إلى القضايا الجديرة به فعلا، لا بد للهيئات الأخرى في المنظومة من أن تقوم بوظائفها بشكل ملائم وضمن إطار رؤيا شاملة. وفي ظل هذه الخلفية، فإن أي مراقب بصير لا بد أن يستنتج أن إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان يتسم بإلحاح أكبر من إصلاح مجلس الأمن الذي يبدو، في هذا السياق، أنه يتمتع بقسط وافر نسبيا من القوة. ولكننا نعلم أن الحال ليس كذلك. فقد وضع تقرير الأمين العام التأكيد بصورة رئيسية على إصلاح مجلس الأمن، ولم يوجه سوى اهتمام جانبي إلى المكونات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة.

إن الأمين العام يقترح منظمة تستند إلى التفاعل بين ثلاثة مجالس، ولجنة واحدة، والجمعية العامة، وهي منظمة مؤسسية جديدة تستجيب لكل دعوات الإصلاح الشامل. ويمكن الشروع في هذه الرؤيا على أساس اقتراح المكسيك بإنشاء آلية تشاورية مؤسسية، يقوم فيها رؤساء الهيئات الرئيسية والهيئات الفرعية في الأمم المتحدة بأداء أدوار مناسبة. وستساعد تلك الآلية، في الوقت المناسب، على تحديد الحالات التي قد تؤدي إلى نشوب صراع، والتي تحتاج إلى التصدي لها من مناظير مختلفة، مع مراعاة الولاية الخاصة لكل من تلك الهيئات. ونعتقد أن منع الصراعات ينبغي أن يكون عملية مستمرة للمنظمة بأسرها.

وفي ذلك الصدد، نؤيد الاقتراح بإنشاء لجنة لبناء السلام. فمثل هذه الهيئة يمكنها أن تساعد في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وبالتالي، لا بد من أن تكون مرتبطة بمجلس الأمن. ولكن عمل هذه الآلية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي سيضعها بجانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وإزاء هذا السيناريو، نعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أولا أن تحدد ولاية الهيكل الجديد وموقعه الصحيح في داخل المنظمة.

وفي ما يتعلق بإنشاء مجلس حقوق الإنسان، فإننا نقدر اقتراح الأمين العام المقدم كسعي حميد من أجل النهوض بهذه القضية الهامة. ولكننا نعتقد أن سمات مثل هذا المجلس ومسؤولياته ينبغي أن تحددها الجمعية العامة، وينبغي لهذه السمات والمسؤوليات أن تتغلب على أوجه القصور والضعف التي ظهرت في عمل لجنة حقوق الإنسان. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان عدم تجاهل عملية تدوين القوانين التي تضطلع بها الآن لجنة حقوق الإنسان. كما ينبغي للمجلس أن يهيئ البيئة السياسية اللازمة لتمكينه من اتخاذ نهج تعددي بشأن مسألة حقوق الإنسان. وينبغي لتلك الهيئة أيضا أن تتمتع بالقدرة على التحذير من الأزمات الإنسانية الخطيرة والتصدي لها. وينبغي لها أن تعمل بطريقة متسقة مع قواعد التنفيذ التي سنحددها حيال مفهوم ”مسؤولية الحماية“.

وتتفق المكسيك مع الأمين العام على أن هناك علاقة وثيقة بين حقوق الإنسان والأمن. وفي ذلك الصدد، نوافق على ضرورة أن يؤدي مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان دورا نشطا في مداولات مجلس الأمن وفي لجنة بناء السلام المستقبلية. وإننا على قناعة بأنه من غير الممكن تحقيق السلام والاستقرار بدون انتهاج سياسة نشطة لحماية حقوق الإنسان. ويجب النظر إلى إصلاح مجلس الأمن في ضوء الهيكل المؤسسي الجديد الذي نقترحه. إن تفاعل مجلس الأمن مع مجلس حقوق الإنسان المقترح، أو مع لجنة حقوق الإنسان بعد إصلاحها، ومع لجنة بناء السلام، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، سوف يحدد التوازن الهيكلي الجديد والقواعد الجديدة.

وفي ما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن، فإن المكسيك، بالإضافة إلى بلدان أخرى، قد دعت إلى صيغة يتم التوافق في الآراء بشأنها من خلال المفاوضات. وهذه هي الطريقة الوحيدة لتجنب الانقسامات في داخل المنظمة. وقد عبرنا عن تفضيلنا لزيادة عدد أعضاء المجلس المنتخبين وطول فترة ولايتهم، مع إمكانية إعادة انتخاب الدول التي أظهر سلوكها التزاما قويا بمقاصد المنظمة. وسيشجع هذا الخيار على المساءلة.

أخيرا، وفي السياق نفسه، فإن تقرير الأمين العام هو دعوة إلى إحداث تغيير رئيسي في المنظمة. وهو نداء قوي من أجل إجراء جولة من المفاوضات ينتج عنها استخدام أفضل للمؤسسات التي أنشأناها معا، وربما إضافة هياكل جديدة. ويجب أن تبنى تعددية الأطراف المعززة الجديدة على توافق واسع في الآراء حول الدور الذي نريد أن نأتمن الأمم المتحدة عليه كعملية سياسية. ولهذا، يبدو من قبيل المجازفة

بعمل المنظمة أن نقترح حلولا جزئية غير ناتجة عن اتفاق واسع النطاق. وإذا سلكنا هذا المنحى، فستكون النتيجة المحتملة هي منظمة مفككة ومعرضة للضرر الناتج عن العداوات.

وقد يكون من غير الواقعي انتظار تنفيذ عملية إصلاحات شاملة منذ الآن حتى أيلول/سبتمبر. ولكن من المعقول أن نتوقع تمكننا خلال هذه الأشهر القليلة من إرساء أسس المفاوضات التي ستؤدي إلى الهياكل المؤسسية للمستقبل. وترى المكسيك في الأمم المتحدة محفلا للتعاون والاحترام المتبادلين والدعم بين الدول. إنها ليست ميدانا للصراع، ولكنها محفل لإيجاد الحلول الشاملة. إن تدمير هذه الروح يمثل مخاطرة، وربما لن يكون بمقدورنا إبطاله.

السيد اندانجي (كينيا) (تكلم بالانكليزية): يشارك وفدي الوفود الأخرى في تقديم التعازي برحيل قداسة البابا يوحنا بولس الثاني ورحيل صاحب السمو الأمير رينييه الثالث أمير موناكو.

سيدي الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسات لمناقشة تقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005) . وإنني واثق بأن مداولاتنا المستمرة ستعطي زخما إضافيا للتحضيرات الجارية لمؤتمر القمة الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر. وأشيد بالأمين العام على مقترحاته الجريئة والواسعة النطاق.

ويؤيد وفدي بالكامل البيانات التي أدلى بها ممثل جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل ملاوي بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وممثل ماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وحيث أنه ستتم مناقشة تقرير الأمين العام بالكامل في إطار مجموعات المواضيع الأربع، سوف يقدم وفدي ملاحظات موضوعية في تلك المرحلة من المناقشة. ومع ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم بضع ملاحظات أولية. إنني مقتنع، من منظور بلد نام، بأن تقرير الأمين العام، الذي ينهل من نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، يمثل تحوُّلا كبيرا في لهجة النقاش داخل الأمم المتحدة. فهذه عملية تعيد تحديد البرنامج العالمي للتنمية. ونحن الآن نركز على الغايات بدلا من الوسائل، وهذا ما أبرزه تقرير مشروع الألفية.

إننا اليوم نتكلم عن شراكات عالمية تقوم على المسؤولية المتبادلة والمساءلة المتبادلة. وهذا أمر مشجع جدا بالنسبة إلى وفدي. ونظرا لأن التغيير في الأمم المتحدة غالباً ما يحدث بشكل تدريجي، أعتقد أن الخطوات القليلة الصغيرة التي اتخذناها في وقت قصير نسبيا تساوي الكثير.

قد يتفاوت اهتمام الأعضاء بالمقترحات المعروضة على الجمعية، ولكني أعتقد أنه ينبغي ألا يصرف ذلك انتباهنا عن هدفنا الأكبر المتمثل في النهوض ببرنامجنا العالمي للتنمية. وينبغي ألا يغيب عن أبصارنا أن التنمية شرط أساسي للسلم والأمن وحقوق الإنسان. فلا يمكن تحقيق التقدم في أي من تلك المسائل أو كفالتها بدون تحقيق تنمية مستدامة.

وهناك مجالات يشعر وفدي فيها بالحاجة إلى المزيد من التوصيات الملموسة. ففي مجال الديون، على سبيل المثال، وفدي مقتنع بأنه ينبغي الشروع في اتخاذ المزيد من التدابير، بما في ذلك إلغاء الديون، من أجل خفض المديونية المستحقة.

إننا نرحب بالتوصيات المقدمة في مجال التنمية المستدامة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن مسألة الموارد المخصصة للمؤسسات التي تعالج القضايا البيئية لم تُعالج بوضوح. وبالمثل، لم يتم تحديد الإجراءات المنتظرة من الدول الأعضاء في ما يتعلق بمجال البيئة.

ويتحتم علينا جميعا أن نفي بالتزاماتنا وواجباتنا. ويرحب وفدي بأن المملكة المتحدة وألمانيا قد أعلنتا جدولا زمنيا للوصول إلى هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ونحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تفعل ذلك بعد على أن تحذو حذوهما.

ويشاطر وفدي الأمين العام اعتقاده أنه لا يمكن للدول منفردة أن تمضي في ذلك. فهناك حاجة إلى تعاون واسع النطاق وقوي ومتواصل بين الدول الأعضاء. وسيتعين علينا في أيلول/سبتمبر من هذا العام أن نستفيد من حسن النية السائد لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء توافق في الآراء بشأن كيفية التصدي للتهديدات والتحديات الجديدة.

وقد يكون هدفنا طموحا وحسن النية، ولكن مع غياب الموارد الكافية ستكون جهودنا المبذولة للنهوض بقضيتنا المتمثلة في بناء عالم مزدهر وعادل بلا طائل. وأعتقد أنه ينبغي معالجة هذا الأمر الهام بشكل ملح.

أخيرا، توفر لنا المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة المختلفة إطارا نموذجيا لمعالجة قضايا التنمية. ويأمل وفدي، بينما نعد لمؤتمر القمة، أن تأخذ الدول الأعضاء في الاعتبار توصيات تلك المؤتمرات. فواجب علينا أن نحقق طموحات شعوبنا من خلال اغتنام هذه الفرصة الفريدة والخروج بنتائج ملموسة.

السيد يانييز – بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أنضم إلى الوفود التي سبقتني في إحياء ذكرى قداسة البابا يوحنا بولس الثاني الخالدة، الذي ما زالت رسالته من أجل السلام في العالم تتردد أصداؤها في هذه القاعة. كما أنضم إلى مَن قدّموا التعازي إلى إمارة موناكو وشعبها برحيل صاحب السمو الأمير رينييه الثالث، وهو رحيل خلّف فينا أثرا عميقا.

وتؤيد إسبانيا بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ الدائم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

في سعي إسبانيا إلى إصلاح المنظمة استرشادا بهدف تحقيق تعددية أطراف فعالة تخدم شعوبنا، فإنها تود أن تعمل على أساس تقرير الأمين العام (A/59/2005) – الذي تثريه إسهامات الدول الأعضاء، لأن التقرير ليس منقوشا على حجر. ونود أن نسهم في تحقيق هدفنا المشترك: وهو أن يتصدى لقاء زعمائنا في مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر بشكل كامل للمشاكل الملحة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته في هذه المرحلة. ونحن نقدم إسهامنا أيضا بوصفنا جزءا من مجموعة أصدقاء إصلاح الأمم المتحدة، الذي أشار إليه ممثل المكسيك الدائم.

إن التحديات جسيمة، وإنني واثق بأنه يجب أن تستمر جهودنا حتى إلى ما بعد مؤتمر القمة. ولكن، وكما اقترح بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي، ولأن مقترحات الأمين العام طموحة، يجب أيضا أن تكون الأهداف التي نحددها لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر أهدافا طموحة.

ومن بين هذه التحديات، أسلط الضوء على التنمية، بهدف التغلب على التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة القائمة في العالم. فالحياة اليوم هي مجرد مسألة بقاء بالنسبة إلى العديد من البشر.

وأود أن أعيد إلى الأذهان أن إسبانيا اشتركت في تقديم مبادرة العمل ضد الجوع والفقر وأسهمت بنشاط في ذلك، وهي المبادرة التي وقعها أثناء الجزء الرئيسي من الدورة الحالية للجمعية العامة أكثر من ١٠٠ رئيس دولة وحكومة؛ ونأمل أن تبدأ في إثمار النتائج في القريب العاجل.

وإسبانيا ملتزمة أيضا بالإسهام بنصيبها في المساعدة الإنمائية الرسمية. ولبلوغ تلك الغاية، وضعت جدولا زمنيا محددا للالتزامات القاضية حتى تبلغ هدف تخصيص ٠,٣٣ في

المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠٠٦، وهدف ٠,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٨. ولذا سيكون في الإمكان بلوغ هدف ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٢، أي قبل الموعد المحدد في إعلان الألفية. ويجب أن تكون أفريقيا محط التركيز لهذا الجهد الإضافي في السنوات المقبلة، غير أننا لن ننسى التزامنا تجاه البلدان المتوسطة الدخل أو حاجاتها الإنمائية المعنية.

ومما يتسم بنفس القدر من الإلحاح أن نتحرك بسرعة لوضع حد للتحيز والقضاء على التعصب، وبذا نبني جسورا من التفاهم والتعاون. ولقد اقترح عدد من الدول الأعضاء، من بينها إسبانيا، مبادرات قيِّمة لبلوغ ذلك الهدف لأننا مقتنعون بأن الاتجاه نحو المزيد من الانقسام بل والمجابهة بين شعوب ثقافات وحضارات مختلفة، وخاصة بين الغرب والعالم العربي والإسلامي، هو أحد التهديدات الأكثر خطورة التي تواجه المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فنحن مقتنعون بأن حل تلك المشكلة الخطيرة يكمن فيه مفتاح التحديات الأخرى التي يواجهها العالم اليوم. ونأسف لأن هذه المسألة ما زالت حتى الآن مغيبة من مختلف المعلومات التي تعد للقمة، بما في ذلك تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) وتقرير الأمين العام. ونقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الوفود الأخرى ومعكم، سيدي الرئيس، لكي يوجه الإعلان الذي سيعتمد في أيلول/سبتمبر رسالة واضحة بأننا في حاجة إلى التغلب على تلك الخلافات عبر الحوار والتعاون.

ويجب أن يكون التأكيد في إصلاح الأمم المتحدة على المحافظة على التوازن المؤسسي بين الهيئات الرئيسية، مع قيام كل منها بعمله بما يتمشى مع وظائفه ومجالات اختصاصه، بينما تسعى كلها نحو الهدف ذاته في إطار الميثاق عاملة دائما لصالح المجتمع الدولي.

ويجب علينا، داخل هذا الإطار، أن نتمعن في إصلاح مجلس الأمن. ولقد أوضحت إسبانيا تفضيلها بأن يقوم إصلاح مجلس الأمن على أساس من أوسع توافق في الآراء ممكن بين الدول الأعضاء. ونعتقد أننا لا يمكننا تهميش عدد كبير من الدول الأعضاء في مسألة لها هذا القدر من الخطورة مع ما يستتبع ذلك من نتائج في غاية الأهمية. وكما أوضحته المشاورات الأخيرة، لا يعتبر الكثير من الدول النموذج ألف ولا النموذج باء، الواردين في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وتقرير الأمين العام، نموذجا مرغوبا فيه. ويجب البحث عن فرص جديدة لتمثيل الجميع في مجلس الأمن حتى يمكن تنفيذ الإصلاح في أقصر فترة متوقعة من الوقت.

ونحن مقتنعون بأن باستطاعتنا إحراز تقدم لا نقوص فيه في الأشهر المقبلة مع تفادي أية خطوات لن تؤدي إلا إلى المزيد من الفرقة بين الدول الأعضاء. وفي الأيام المقبلة، سيبدأ عدد من الوفود في اتخاذ خطوات نحو هذا التقارب، وللقيام بهذا، نحتاج إلى قيام كل الوفود التي تتشاطر هذه الاهتمامات بتأييدنا بمساعدتنا على تحديد عناصر أكبر قدر من الاتفاق داخل المنظمة كلها.

خلاصة القول إننا نأمل أن تهدينا روح التعاون هذه في سبيل بلوغ أوسع توافق في الآراء ممكن بين كل الدول الأعضاء في عملنا ومناقشاتنا من أجل إصلاح المنظمة تحت قيادتكم الحكيمة، يا سيدي الرئيس.

السيد لسلي (بليز) (تكلم بالانكليزية): أولا أشترك معكم، سيدي الرئيس، ومع زملائي الذين سبقوني في الكلام، في الإعراب عن التعازي الخالصة لكل الكاثوليك وغيرهم في كل أرجاء العالم بمناسبة وفاة بابا عظيم، يوحنا بولس الثاني. لقد كان مثالا عظيما لنا كأعضاء في الأمم المتحدة ولكل شعوب العالم.

كما ننتهز هذه الفرصة للوقوف متآزرين مع شعب إمارة موناكو وللإعراب عن حزننا بوفاة سمو الأمير رينييه الثالث.

اليوم لي شرف الكلام بالنيابة عن الدول الأعضاء بالمجموعة الكاريبية (كاريكوم) الأعضاء بالأمم المتحدة. وفي البداية نعلن تأييدنا لبيانات حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين وتحالف الدول الجزرية الصغيرة.

وتود دول كاريكوم أيضا أن تشكركم، سيدي الرئيس، على جهودكم لضمان أن تكون العملية التحضيرية للحدث الجامع الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ شاملة ومفتوحة العضوية وشفافة في الوقت ذاته. ونكرر تأكيد التزامنا بالتعاون معكم ومع ميسريكم ومع كل الدول الأعضاء الأخرى، وهذا أمر عظيم الأهمية، لضمان التوصل إلى نتائج مفيدة بصورة متبادلة.

إن تقرير الأمين العام (A/59/2005) يبشر بزخم جديد في العملية التحضيرية وفي عملية إصلاح الأمم المتحدة بأسرها. ونود أن نبني على أساس هذا الزخم بالتعرف على خطوات محسوسة نحو تحقيق إعلان الألفية ونتائج والتزامات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. ونغتنم هذه اللحظة أيضا للمشاركة مع الجميع في التأكد من الإصلاحات المؤسسية والترتيبات الضرورية لأمم متحدة أكثر فعالية.

والواقع أن تقرير الأمين العام إسهام مهم في مداولاتنا يعبر عن آراء الأمين العام بصدد تلك المسائل التي يعتقد أن العمل بشأنها حيوي وممكن التحقيق في الأشهر القادمة. وتعرب الدول الأعضاء بكاريكوم عن تقديرها لتلك الآراء. ونحن بصدد استعراض التوصيات التي يتضمنها التقرير، إلى جانب الآراء والتوصيات التي عرضتها الدول الأعضاء.

إن الاجتماع الرفيع المستوى يتيح فرصة فريدة لإعادة التركيز العالمي على مسائل التنمية. وينبغي أن يتخذ الاجتماع إجراء قويا وحاسما لدفع جدول أعمال التنمية العالمي الواسع إلى الأمام، بما في ذلك مجتمعات العالم الأكثر فقرا والأكثر ضعفا ولتقوية دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. وثمة دليل على أن البلدان النامية تحترم التزاماتها التي نص عليها توافق آراء مونتيري، وهي التزامات تقضي بإعادة تخصيص قدر أكبر من الموارد المحلية وتعبئتها، وإنشاء مؤسسات إصلاحية لتتواءم مع أولويات وطنية، ووضع سياسات اقتصادية واجتماعية فعالة على الصعيد الوطني بإمكانها أن تحفز النمو الاقتصادي.

ومع ذلك، مثلما ذكر الأمين العام في تقريره الصادر عام ٢٠٠٤ عن تنفيذ إعلان الألفية (A/58/282)، فإن هذه الإجراءات وإن كانت كلها ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أنها غير كافية إلى حد كبير. وعلى البلدان المتقدمة النمو أيضاً أن تفي بالتزاماتها عن طريق زيادة وتحسين المساعدة الإنمائية، وإجراء جولة تجارية جديدة ذات توجه نحو التنمية، وإزالة إجراءاتها التجارية المعوقة للزراعة، والعمل من أجل تخفيف عبء الديون على نحو أعمق وأوسع نطاقاً، وتعزيز نقل التكنولوجيا.

ولقد ركّز تقرير الأمين العام وركزت مدخلات أخرى عن هذه العملية تركيزاً يكاد يكون حصرياً على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. فزيادة هذه المساعدة وحدها بدون معالجة مديونية البلدان النامية الفقيرة والمتوسطة الدخل، وتعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى عدد أكبر من البلدان النامية، وإصلاح النظام التجاري العالمي، ومعالجة جوانب الخلل المنهجية في النظام الاقتصادي والمالي العالمي، لن تؤدي إلى تحقيق النمو والتنمية المستدامين.

وفي إطار توافق آراء مونتيري، قطعت جميع الدول التزاماً هاماً بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي. ولا بد لإنشاء المؤسسات وممارسة السلطة واتخاذ القرار على الصعيدين الوطني والعالمي الاسترشاد بمبادئ وقيم العدالة، والمساواة، والديمقراطية، والمشاركة، والشفافية، والمساءلة، والاندماج. وإذا أريد الحفاظ على دعم الديمقراطية والأسواق المفتوحة، يجب أن تكون العولمة أكثر شمولية ويجب توزيع مكاسبها على نحو أكثر عدلاً. ولا يمكن تحقيق تلك الأهداف بدون وجود نظام عالمي يجري إصلاحه جذرياً، وإنشاء مؤسسات عالمية فعالة.

وهناك ضرورة ماسة لوجود بيئة دولية أكثر استيعاباً تعترف بأوجه الضعف المتأصلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتتصدى لأوجه الضعف هذه لدى النظر في الاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية لتلك الدول. ويساورنا القلق لأن تقرير الأمين العام لا يركز تركيزاً كافياً على احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية وظروفها الفريدة.

وينبغي عدم تفسير تشديدنا على التنمية بأنه عدم اكتراث بالمسائل الأمنية. إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تدرك الصلة التي لا تنفصم بين التنمية والأمن. والواقع أن تشديدنا على التنمية مرده جزئياً إلى شواغلنا الأمنية. وبالمثل، فإن شواغلنا الأمنية تتعلق بالتنمية. والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وعمل شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في المنطقة، أمور لا تمارس الضغط على بنيتنا الأمنية التحتية فحسب، وإنما تعمل أيضاً على إعاقة تنميتنا.

وتود الجماعة الكاريبية أن تنوّه بمفهوم الأمين العام الشامل حيال الأمن الجماعي، الذي يرمي إلى التصدي للتهديدات الجديدة والقديمة والشواغل الأمنية للدول الصغيرة. وفي الواقع نحن نعتبر هذا المفهوم نهجاً سليماً تجاه تحقيق توافق أمني في الآراء. وتشدد الجماعة الكاريبية أيضاً على أن أي توافق أمني في الآراء يجب أن يكون متسقاً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحن لا نحبذ أي اقتراح من شأنه أن يعيد تفسير الميثاق. فالميثاق يوفر الإطار الذي تقيم الدول علاقات دولية ضمنه. وهو الأساس الذي يرتكز عليه نظامنا المتعدد الأطراف. وهو الميزان الذي نستخدمه في إقامة توازن بين مصالح الدول، كبيرها وصغيرها على حد سواء. وينبغي ألا نحط من قيمته.

إن الجماعة الكاريبية توافق بطبيعة الحال على أن النظام المتعدد الأطراف يحتاج إلى تعزيز إذا أريد له أن يكون فعالاً. وتوصيات الأمين العام بشأن تنشيط الجمعية العامة هي خطوات في الاتجاه الصحيح، مثلما الحال بالنسبة إلى التوصيات المتعلقة بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. أمّا إصلاح مجلس الأمن، فترى الجماعة الكاريبية أنه يجب أن يتناول أساليب عمله وتوسيعه على حد سواء، بغية كفالة أن يكون منفتحاً وديمقراطياً وفعالاً. وفي ذلك الصدد، تعتقد الجماعة الكاريبية أن الاقتراحات التي تقدم بها الفريق الرفيع المستوى لتوسيع المجلس ينبغي أن تدرس دراسة وثيقة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحقائق الجغرافية السياسية القائمة اليوم، والحاجة إلى كفالة أن يصبح المجلس أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي بأسره، حتى ولو حدت بنا دراسة الاقتراحات إلى البحث عن أرضية مشتركة بين النموذج ألف والنموذج باء.

هذه آراؤنا الأولية بشأن التقرير. إن أعضاء الجماعة الكاريبية يزمعون على تقديم إسهامات كبيرة في مجالات محددة خلال المشاورات المواضيعية المقبلة. ونحن، بطبيعة الحال، نظل نشعر بالحماسة والتشجيع لما تبذلونه من جهود، سيدي الرئيس.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى صوتكم وإلى أصوات من سبقوني في تقديم العزاء والمؤاساة للأخوة المسيحيين الكاثوليكيين بوفاة قداسة البابا. كما أقدم خالص العزاء والمؤاساة لشعب وحكومة وأمير وسفير موناكو بوفاة الأمير رينييه.

السيد الرئيس، واسمحوا لي أن أعرب عن جزيل الشكر لمعاليكم على الجهود المثمرة التي تبذلونها وحرصكم على الاستمرار في المشاورات مع مندوبي ووفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ونؤكد لكم استعدادنا للتعاون البناء في الإعداد الجيد للاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

كما أود أن أعبر عن عميق التقدير لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة ولتقريره المقدم في الوثيقة A/59/2005 والذي ندرسه بعناية كبيرة. ويكتسب هذا التقرير أهمية خاصة في هذه المرحلة من التاريخ الإنساني حيث يشهد العالم تحولات متسارعة في مختلف مناحي الحياة ونشوء مفاهيم جديدة تنعكس بصورة أو بأخرى على القيم والمبادئ المتعارف عليها في العلاقات بين الدول. هذا وأؤيد البيان الذي ألقاه ممثل ماليزيا باسم مجموعة دول عدم الانحياز، والبيان الذي ألقاه ممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الإصلاحات المنشودة للأمم المتحدة يجب أن تكون شاملة وعملية وقادرة على تدعيم مصداقية الأمم المتحدة وفاعليتها في مجابهة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، ومن ثم يجب الأخذ في الاعتبار آراء ووجهات نظر جميع الدول الأعضاء. ولقد احتوى تقرير الأمين العام على مسائل كثيرة واقتراحات عديدة تحتاج إلى مزيد من الدراسة المتعمقة لاستكشاف أبعادها ومعرفة مضامينها وأثرها على العلاقات الدولية. وفي هذه العجالة اسمحوا لي إبداء الملاحظات التالية.

تتفق حكومة المملكة العربية السعودية مع ما جاء في تقرير معالي الأمين العام للأمم المتحدة من أن هناك ترابطا بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان إذ لا تنمية بدون أمن ولا أمن من غير تنمية ولا أمن ولا تنمية في غياب حقوق الإنسان. ونشاطر الأمين العام تطلعه إلى قيام الدول الصناعية المتقدمة بزيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية. وفي هذا المجال، أود أن أذكر بأن جملة ما قدمته المملكة العربية السعودية من مساعدات غير مستردة وقروض إنمائية ميسرة عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف قد بلغت ما نسبته ٤ في المائة من المتوسط السنوي الإجمالي للناتج المحلي للمملكة.

وتؤيد المملكة العربية السعودية ما ذكره الأمين العام في تقريره من أن الأخطار والتهديدات التي تواجه المجتمع الدولي في أي مكان من العالم مترابطة وتوجب تكاتف جميع الدول وتعاونها لمواجهتها والتصدي لها. ومن بين هذه الأخطار والتحديات، الإرهاب، هذه الظاهرة الدولية البشعة التي لا تنتمي إلى دين معين أو ثقافة محددة، وهي لن تختفي ما لم يتصدَّ المجتمع الدولي لأسبابها ومعالجة جذورها والقضاء عليها. وبالنسبة لتعريف الإرهاب فإن موقف المملكة العربية السعودية هو نفس موقف الدول العربية والإسلامية المبني على ما ورد في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن حقوق الإنسان قد منحها الخالق لخلقه وتوارثتها الشعوب وتعارفت على مفاهيمها الأصيلة ومبادئها النبيلة من الأديان السماوية ومما دونته الصكوك الدولية. إلا أن المصالح السياسية وبعض الأفكار والفلسفات في عالم يسوده الكيل بمكيالين ويسيطر عليه الوهم بفرض قيم ومفاهيم تتعارض مع أديان ومعتقدات وثقافة الغير أخذت تتحكم في مقاصد حقوق الإنسان وتوجهها زمانا ومكانا وموضوعا

وأشخاصا. ولقد جاء في تقرير الأمين العام بعض التوصيات المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان وهي توصيات جديرة بالاهتمام. ولكن حكومة المملكة العربية السعودية لا توافق على ربط صلاحيات ودور المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن تجنبا لتسييس هذه الحقوق الإنسانية وتعريضها إلى سياسات الكيل بمكيالين وخضوعها للمعايير المزدوجة لتحقيق أهداف سياسية قبل أن تكون أهدافا إنسانية. وبالنسبة لاقتراح الأمين العام الاستعاضة عن لجنة حقوق الإنسان بمجلس دائم أصغر حجما لحقوق الإنسان، فإن هذا الاقتراح يحتاج إلى مزيد من الدراسة ومعرفة المزيد من التفاصيل قبل إبداء الرأي فيه.

ونتطلع إلى المشاركة في الاجتماعات القادمة لإبداء المزيد من التعليق والإعراب عن وجهة نظرنا بالنسبة لباقي المسائل التي تناولها تقرير معالي الأمين العام للأمم المتحدة.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بالإعراب عن خالص تعازي إسرائيل لزملائنا من بعثة المراقبة عن الكرسي الرسولي والبعثتين الدائمتين لبولندا وإيطاليا، إضافة إلى الملايين عبر العالم المسيحي وفيما ورائه، ممن أحزنتهم وفاة البابا يوحنا بولس الثاني. فإسرائيل كانت تعتبره رجلاً عظيماً، ونصيراً للحرية وصانعاً للمصالحة وصديقاً حقيقياً للشعب اليهودي. وسوف نفتقده بكل أسى.

اسمحوا لي، أيضاً، أن أعرب عن عميق تعازينا للأسرة الحاكمة وإمارة موناكو في وفاة الأمير رينيه الثالث، الذي كان قائداً فذاً وشخصية ممتازة، وسيظل تراثه باقياً.

وتود إسرائيل أن تهنئ الأمين العام على تقريره الطموح، المعنون ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005)، والذي يتفق في نطاقه ومغزاه مع جسامة وعمق ووزن التحديات التي نواجهها اليوم.

وأعتقد أننا ندرك جميعاً أننا نمر بلحظة تاريخية: فثمة فرصة سانحة لا يمكن، بل لا يجب، إهدارها. وكما قال سيلفان شالوم، وزير خارجية إسرائيل،

> ”لم يتأخر بنا الوقت كثيراً لكي نجدد التزامنا بالمقاصد التي من أجلها أُنشئت الأمم المتحدة. والوقت لم يتأخر جداً بعد للعمل من أجل مجتمع دولي يجسد تلك القيم تجسيداً كاملاً، ولا يتوانى عن مكافحة التعصب ضد أتباع كل الديانات والأعراق، ويرفض اللامبالاة الأخلاقية، ويسمي الشر باسمه“.

وكما ذُكِرَ مؤخراً أثناء الدورة الاستثنائية الثامنة والعشرين للجمعية العامة، التي انعقدت احتفالاً بالذكرى السنوية الستين لتحرير معسكرات الاعتقال النازية، فقد أُنشِئت الأمم المتحدة وإسرائيل على رماد المحرقة. فنحن شعب يؤمن إيماناً عميقاً بالمثل العليا للأمم المتحدة، وتاريخنا يقدم شهادة على الحاجة إلى احترام تلك المثل.

إن تقرير الأمين العام يحدد جدول أعمال واسع النطاق بغية إعداد الأمم المتحدة لتكون قوة ناجعة في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وهناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه، وملاحظاتي اليوم ستتناول جانباً من جدول الأعمال هذا فحسب.

كان الأمين العام محقاً عندما أقر بصلة الترابط الأساسية بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان. وكما أشار الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، فكل منا مسؤول عن أمن الآخرين. وعلينا أن نعيد النظر في تصورنا لمفهوم الشراكة الفعالة المتعددة الأطراف، وأن نُبدع استراتيجيات لتلبية الاحتياجات المشروعة للدول مع ضمان أن تفي الدول بالتوقعات المشروعة التي ينتظرها المجتمع الدولي منها.

وكما لاحظ الأمين العام، في حين أن هناك بعض الدول التي تفتقر إلى الإرادة للوفاء بمسؤولياتها، هناك العديد من الدول التي ترغب في الوفاء بالتزاماتها الدولية ولكن تفتقر إلى القدرة على القيام بذلك بصورة كاملة. وهذه الدول حسنة النوايا تحتاج إلى شراكة حقيقية تركز على التنمية وبناء القدرات وإرساء مؤسسات تحكم ذاتها وتتسم بالمسؤولية والشفافية والمساءلة. وعلينا أن نعمل مع تلك الدول لمواجهة المشاكل الحادة وفي مقدمتها الفقر والجوع ومكافحة الأوبئة مثل الملاريا ومرض نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلينا أيضاً أن نضمن التنمية المستدامة دون الإضرار بالبيئة، وتوفير مناخ خال من الصراع المسلح تحترم فيه حقوق التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة والحق في الحياة الكريمة.

وفي نفس الوقت، فإن كل الدول – في جميع مراحل التنمية – يجب أن تقبل بأن المطالبة بالسيادة لا تفرض الحقوق فحسب، بل والالتزامات أيضاً. وفي عصر نعاني فيه من كوارث الإرهاب، ونتيجة لترابط عالمنا، لدينا كلنا مصلحة أصيلة في تعزيز الحكم الديمقراطي، وتمكين المرأة، والنهوض بثقافة التسامح والاحترام المتبادل، لا بين الدول فحسب، ولكن داخل الدول أيضاً.

ويشير الأمين العام في تقريره إلى تدهور مكانة الجمعية العامة وتقلص إسهامها في أنشطة المنظمة. وإسرائيل مؤيد قوي للجهود الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة بحيث تعكس الحقائق المتغيرة وتصبح صوتاً أكثر ارتباطا وصلة بالأحداث التي تهم العالم، وتكرس وقتها ومواردها بصورة تتفق مع الأولويات العالمية.

ونرحب بنداء الأمين العام، دعماً لمطالبة الفريق الرفيع المستوى، لاتخاذ إجراءات جريئة لترشيد وتبسيط وإصلاح عمل الجمعية العامة. فلفترة طويلة، ازدحم جدول أعمال الجمعية العامة ببنود عفا عليها الزمن، كانت تؤدي إلى تكرار نفس المناقشات والقرارات كل سنة. ونتيجة لذلك، أهدرت الميزة الكبرى للجمعية العامة باعتبارها محفلاً للحوار العالمي، على أيدي من يحاولون اختطاف القضايا العالمية سعياً إلى جدول أعمال انتقائي ومُسَيَّس. ولا بد لنا من معاودة الالتزام بأن تكون الجمعية العامة محفلاً لحوار بناء، وليس مسرحاً للعداوة والانقسام.

ولا تتجلى هذه العيوب أكثر مما تتجلى في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط في الجمعية. ففيض القرارات المنطوية على مفارقات تاريخية والمتكررة والأحادية الجانب والآليات المقترنة بها لا تمثل عبئا غير مبرر على وقت وموارد الأمم المتحدة فحسب، بل تقوض مصداقية الجمعية وسمعتها. ولا يوجد مبرر لمعاملة هذه البنود بوصفها بنوداً تمتنع بشكل ما على برنامج الإصلاح، خاصة ولأن التعامل الفعال معها وفي الوقت المناسب سيكون، بالنسبة إلى الكثيرين، معيارا جزئيا لنجاح عملية الإصلاح والتنشيط أو إخفاقها. وفي حين تعمل الأطراف في المنطقة على إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط والحصول على حقوقها والتزاماتها المتبادلة، من المهم بشكل خاص أن تجد الجمعية العامة سبيلا لوضع حد للدور السلبي الأثر الذي تؤديه الجمعية في هذا المجال منذ زمن طويل جدا.

وكما لاحظ الأمين العام، حتى يوم أمس في جنيف، ولاحظ الفريق الرفيع المستوى، هناك مشاكل مماثلة تبتلى بها لجنة حقوق الإنسان، وربما بصورة أكثر حدة. وكما أقر عديدون، فإن شرعية تلك المؤسسة قد انتقصت منها بشدة دول لها سجلات مشينة في مجال حقوق الإنسان، واستخدمت اللجنة كدرع وسيف ضد أهداف ملائمة سياسياً. ونتفق مع الأمين العام على أن الحل لهذه المسألة لا يمكن أن يتحقق من خلال إنشاء هيئة جديدة ذات عضوية عالمية. وفي الوقت ذاته، نحذر من أن جدوى إنشاء

مجلس لحقوق الإنسان ذي عضوية محدودة ينبغي ألا تُقيّم بناء على شكله بل على جوهره، وعلى المكانة الفعلية للأعضاء المنتخبين لعضويته.

أخيرا، أود أن أقدم بعض الملاحظات الموجزة بشأن مسألة الإرهاب ذاتها. فالتقرير المعنون ''في جو من الحرية أفسح'' يضيف صوت الأمين العام إلى صوت الفريق الرفيع المستوى في الاعتراف بأن حالة استخدام القوة تنظمها بشكل ملائم القواعد القانونية الدولية، وفي التأكيد على أنه لا يمكن لأية قضية أو مظلمة أن تبرر الاستهداف المتعمد للأبرياء. وتلك البيانات تترد بدورها في العديد من قرارات مجلس الأمن، وآخرها القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)؛ وفي قرارات الجمعية العامة بشأن التدابير الرامية إلى استئصال الإرهاب الدولي؛ وفي العديد من اتفاقيات مكافحة الإرهاب. والأمر بكل بساطة هو أن الرأي القائل إن الحق المزعوم في مقاومة الاحتلال يمكن أن يبرر أو يغفر أعمال الإرهاب هو رأي يتعذر الدفاع عنه من الناحية القانونية والأخلاقية.

والبيانات المبدئية الواردة في تقرير الأمين العام وتقرير الفريق الرفيع المستوى بشأن هذه المسائل تحظى بموافقة الأغلبية العظمى من الدول، وتعكس مبادئ قانونية دولية وتستجيب لهموم شعوب العالم في مواجهة الخطر الإرهابي المعاصر. وتأمل إسرائيل أن يحقق إبرام اتفاقية الإرهاب النووي مؤخرا، وكذلك التقارير والقرارات التي أشرت إليها، زخما جديدا لإبرام صك فعال لإنفاذ القانون على شكل اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، اتفاقية لا يمكن أن تتسامح في أي تمييز زائف بين إرهاب جيد وإرهاب سيئ. وهناك الكثير، مما يذهب إلى أبعد من ذلك، ما زال من الضروري أن تفعله الأمم المتحدة في جهودها لمكافحة الإرهابيين ومواجهة الأنظمة التي تساعدهم، ولكن إبرام اتفاقية شاملة، بدون الانتقاص من صيغتها وفعاليتها، سيكون بلا شك خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

ويوجد أحيانا اتجاه في المؤسسات الكبيرة للتركيز على عملية ما بدلا من جوهرها. والأمم المتحدة ليست استثناءً في هذا الصدد. ولكي نستفيد بالكامل من هذه المرحلة وننفذ التوصيات الأساسية الواردة في تقرير الأمين العام، يجب ألا نخلط بين الأوراق والتقدم. فينبغي أن يكون الهدف هو وجود مؤسسة منخرطة في العمل، وترى شعوب العالم وتشعر أنها منخرطة في التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين بطريقة بناءة وذات مغزى وفعالة وغير مسيّسة. ويجب تقييم نجاح الإصلاح بناء على النتائج التي يفرزها، بدلا من مجرد التغييرات الشكلية أو الهيكلية.

وكما ذكرت، فإن إسرائيل بلد يؤمن إيمانا شديدا بالمبادئ المؤسسة للأمم المتحدة. ولكنها أيضا بلد قد تضرر من بعض عيوب هذه المؤسسة وأساليب عملها – فهو حتى اليوم بلد ما زال عاجزاً عن المشاركة والإسهام بشكل كامل بصفته عضوا يتساوى مع غيره في الأمم المتحدة، ووفقا لمبدأ المساواة في السيادة. ونحن حريصون على العمل مع الدول الأعضاء لتحقيق نتائج حقيقية لصالح شعوب العالم التي نمثلها جميعا ولخدمة القيم النبيلة التي قامت على أساسها هذه المنظمة.

السيد الناصر (قطر): أود في البداية أن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني من الزملاء في تقديم خالص العزاء والمؤاساة بوفاة كل من سماحة البابا يوحنا بولس الثاني، بابا الفاتيكان، وصاحب السمو الأمير رينييه الثالث، أمير موناكو، اللذين وافتهما المنية.

السيد الرئيس: وأود أن أعبر عن امتنان وفد دولة قطر الخالص لسعادتكم على تنظيم هذه الجلسة الهامة للجمعية العامة، ومساعيكم الطيبة لضمان الإعداد الجيد والفعال لنجاح الجلسة العامة الرفيعة المستوى في مستهل الدورة الستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر القادم.

ونشكركم على إعطائنا الفرصة للتعبير عن آرائنا بخصوص تقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“، الوارد في الوثيقة A/59/2005 تحت البندين ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال. ونكرر الإعراب من جديد عن تعهداتنا بالتعاون الكامل ودعمنا لكم في قيادة عملية الاستمرار للعمليات التحضيرية الشاملة والمفتوحة لجميع الدول الأعضاء والشفافة تحت قيادتكم الحكيمة وتوجيهاتكم السديدة للتحضير للاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر القادم. وفي هذا الإطار، أود أن أعلن عن تأييد وفد دولة قطر لبياني رئيس حركة دول عدم الانحياز ورئيس مجموعة ألـ ٧٧ والصين في التعبير عن رأي مجموعتيهما بخصوص التقرير الآنف الذكر.

كما هو معروف فإن الفقرة ٢ من منطوق قرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٨ المتخذ في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، والفقرة الثانية من ديباجة قرار الجمعية العامة ١٤٥/٥٩ المتخذ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وضعتا الغاية من الاجتماع العام الرفيع المستوى الآنف الذكر. وإننا نعلم أن الاستعراض الشامل في أيلول/سبتمبر القادم سيكون عن التقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في القرار ٢/٥٥، بما في ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والشراكة العالمية اللازمة لتحقيقها، والتقدم المحرز فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل والمنسق، على كل من الصعد الوطني والإقليمي والدولي، لنتائج التزامات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، على أساس تقرير شامل يقدمه الأمين العام.

إن وفد دولة قطر تابع باهتمام تقرير الأمين العام (A/59/2005) في هذا الخصوص. واقتناعا من وفدنا بحتمية تطوير المفاهيم والآليات القائمة في إطار النظام الدولي المتعدد الأطراف لمواجهة التحديات والتهديدات والمخاطر التي تحيق بالأمن والسلم الدوليين في مستهل هذا القرن، لا سيما في ظل ما يجرى في الساحتين الدولية والإقليمية، وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط، من تطورات وظروف يحيطها العديد من التحديات والصعوبات والمخاطر، فإن الصعوبات التي يجب التركيز عليها بالنسبة للدول النامية هي تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة، بما في ذلك مكافحة الجوع والفقر ومواجهة تفشي الأمراض والأوبئة التي تحتم على المجتمع الدولي تشديد الحاجة إلى الدعم والاهتمام الدوليين في هذه المجالات.

لدى استعراضنا تقرير الأمين العام الآنف الذكر، وجدنا أنه أثار مسائل مهمة جدا وقدم مقترحات وملاحظات تحتاج إلى دراسة عميقة وبكل جدية وحرص وحذر قبل إبداء أي رأي فيها، بالإضافة إلى إجراء مشاورات قطرية وإقليمية ودولية قبل تبنيها والتوصية بتنفيذها في أيلول/سبتمبر القادم. إننا نؤكد في هذا السياق بأن نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر القادم يجب أن تعطي توازنا حقيقيا لجميع الأسئلة والمقترحات في تقرير الأمين العام، وبالأخص التوازن بين المسائل ذات الصلة بالتنمية والتقدم الاجتماعي المحرز والمسائل العائدة للسلام والأمن الدوليين، مع إيلاء الاعتبار للولاية التي اعتمدت في قراري الجمعية العامة ٢٩١/٥٨ و ١٤٥/٥٩، والحاجة إلى استعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وإلى أخذ اقتراحات ومواقف دول حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين بنظر الاعتبار أيضا.

أخيرا، إن وفد بلادي سيكون على استعداد كامل في هذا المجال للتعاون الجاد على جميع الأصعدة والمستويات بغية تحقيق نتائج ناجحة خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر القادم تستند إلى القيم والثوابت التي يحويها ميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي تصدر عنها

والتي تتطلع إلى إقامة نظام دولي جماعي متعدد الأطراف أكثر توازنا وعدالة وتعبيرا عن تطلعات وشواغل واهتمامات الشعوب في التمتع بالتنمية والرخاء والأمن والسلام.

وسوف تكون قمة الجنوب الثانية، المقرر عقدها في دولة قطر في الفترة من ١٢-١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مناسبة جيدة لدول مجموعة الـ ٧٧ والصين للمساهمة بشكل فعال في إثراء ودعم أهداف مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى وخاصة الاقتصادية والتنموية منها. كما ستكون القمة مناسبة جيدة للتحضير لاجتماع القادة في شهر أيلول/سبتمبر القادم.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): أود بداية أن أعرب عن تعازينا القلبية إلى بعثة الكرسي الرسولي وبعثتي كل من بولندا وإيطاليا بوفاة البابا يوحنا بولس الثاني. إن وفاته خسارة كبيرة، خاصة وأنه رمز حقيقي للسلام. فعندما زار سوريا عام ٢٠٠١ صلى في كنيسة حنانيا من أجل السلام، وهي ذات الكنيسة التي عُمد فيها بولس الرسول وآمن بالمسيحية قبل أن يساعده سكان دمشق على الهرب من مضطهديه ونشر المسيحية في أوروبا والعالم. وقد أدى رئيس الجمهورية العربية السورية واجب العزاء بحضوره جنازة البابا تقديرا لدوره ومكانته الرفيعة. كما نتقدم بالتعزية الصادقة إلى شعب إمارة موناكو والعائلة الحاكمة بوفاة أمير موناكو رينييه الثالث، الذي قاد بلده بنجاح نحو التقدم والازدهار الاقتصادي.

أود أن أعبر عن تقدير وفد سورية للجهود التي بذلتموها، السيد الرئيس، وتتابعون تعزيزها في إطار ضمان أفضل تحضير لقمة أيلول/سبتمبر القادمة. ويسعدني أن أشيد بالتزامكم بإدارة عملية مفتوحة وشفافة وشاملة للتحضير لهذه القمة. وسورية تقف اليوم على استعداد للمساهمة، مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لإنجاح هذه الأعمال التحضيرية في إطار الخطة التي قدمتموها في هذا المجال.

إن تقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسح صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع'' (A/59/2005) مبادرة تستحق عنايتنا الجدية ودراستنا الشاملة. وكمساهمة إلى جانب المساهمات الأخرى، وخاصة الآراء التي طرحتها الدول الأعضاء سابقا، وكذلك ما يتم طرحه في هذه الجولة من المداولات، فإن هذا التقرير سيساعد على التقدم في إنجاز هذه المهمة الكبرى التي نأمل أن تقودنا إلى إصلاح حقيقي وذي معنى وشامل ومتوازن للأمم المتحدة. وفي هذا المجال ينضم وفدي إلى البيان الهام الذي ألقاه المندوب الدائم لماليزيا بصفته رئيسا لمكتب التنسيق التابع لحركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي ألقاه المندوب الدائم لجامايكا بصفته رئيسا لمجموعة الـ ٧٧ والصين. كما نشير إلى البيان الهام الذي كانت المجموعة العربية قد ألقته بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥ حول عملية الإصلاح إثر صدور تقرير الفريق الرفيع المستوى.

ولدت الأمم المتحدة قبل حوالي ستين عاما من رماد حرب مدمرة. وقد حافظت مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة على حيويتها وصلتها القوية بعالمنا حتى هذا اليوم، الأمر الذي يجعل من الالتزام بها ضرورة لتوجيه تحضيراتنا لقمة أيلول/سبتمبر القادمة من جهة. ومن جهة أخرى، فإن التغيرات الملحوظة في الوضع الدولي تعني بالنسبة لنا أن الأمم المتحدة، عبر إحداث التغييرات الضرورية، يمكنها الحفاظ على هويتها والقيام بدور أكبر في الشؤون الدولية.

وانطلاقا من ذلك، فإننا نؤكد، كما أكدت وفود كثيرة قبلنا، على ضرورة أن تتعامل الأمم المتحدة مع مسألة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من منظور لا يكرس

أوضاعا خاطئة، أو يقبل بالأمر الواقع الذي لا يتفق مع مبادئ الشرعية الدولية والعدالة، أو يكرس سياسة التعامل بمعايير مختلفة مع أوضاع متشابهة أو متطابقة. ونعتقد جازمين أن مثل هذا التعامل سيؤدي في نهاية المطاف إلى نتائج عكسية، خاصة في الأقاليم التي هي أشد حساسية وخطورة مثل الشرق الأوسط والقارة الأفريقية.

وفي هذا المجال، فإننا كنا وما زلنا نركز على أن يحظى دور الجمعية العامة في العمل المتعدد الأطراف بكل الاهتمام المطلوب في هذه المناقشات نظرا لأنها الجهاز الرئيسي للتداول وتقديم السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. ونؤكد على أهمية أن تدخل مناقشاتنا هذه في معالجة جوهرية تتيح للجمعية العامة تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المعاصرة، بدلا من التركيز على تقوية سلطات مجلس الأمن بطريقة تخل بالتوازن بين هيئات الأمم المتحدة المختلفة وتقوض دورها، في ظل ظروف دولية جديدة تغري البعض بالاستخدام الاستباقي للقوة بذرائع مختلفة.

وخلافا لما ورد في أحد البيانات، فإن المشكلة الأساسية التي تواجه تنشيط دور الجمعية العامة لا تكمن في جدول أعمالها فحسب، وتناولها لقضايا هامة مثل قضية الشرق الأوسط، بل تكمن بشكل أساسي في عدم احترام قراراتها وتحدي توجهاتها من قبل عدد قليل لحسن الحظ من الدول.

لقد أكدت الدول العربية في بيانها السابق حول تقرير الفريق الرفيع المستوى رفضها لما يسمى ”حق التدخل الإنساني“ أو الصيغ الأخرى له، والذي ليس له أي أساس في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونؤكد على ضرورة بحث المصطلحات بعناية وفق مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو المساس بالسلام أو استقرار هذه الدول وسيادتها، الشيء الذي كفله ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أنه لا يمكن تقييد مفهوم السيادة بذريعة مواجهة حاجات القرن الحادي والعشرين بما يسمح بالتدخل، بينما يتوسع في نفس الوقت مفهوم السيادة إلى ما كان عليه في القرن التاسع عشر كي يخفف القيود على استخدام القوة وكي يسمح بما يسمى بالعمل الوقائي.

ويثق وفد سورية أننا سنتعامل بكل دقة مع لغة المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تعطي الحق للدول في ممارسة الدفاع عن النفس عندما يكون الاعتداء قد وقع، انسجاما مع ما تم تأكيده من خلال ممارسات الأمم المتحدة والقانون الدولي والهيئات القضائية الدولية.

إن سورية، التي عانت من الإرهاب وويلاته، كانت أول بلد يتقدم رسميا للأمم المتحدة في عام ١٩٨٦ باقتراح عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب وتمييزه عن النضال العادل للشعوب من أجل الحرية والاستقلال. ونحن سعداء برؤية عدد كبير من الدول تدعم ما ورد في تقرير الأمين العام من ضرورة إنجاز هذا التعريف، وخاصة في ضوء تجارب ناجحة لوضع تعريف دقيق، كما تم فعلا في اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب. وقد رحبنا قبل أيام باعتماد اتفاقية منع الإرهاب النووي. ونؤكد أن أي نقاش أو تعريف لا يأخذ بعين الاعتبار أسباب الإرهاب وجذوره، التي يجب أن تتضمن الاحتلال الأجنبي والظلم السياسي والاقتصادي، لن يقود إلى مساهمة استراتيجية فعالة لمواجهة الإرهاب، بما في ذلك بشكل أساسي إرهاب الدولة.

إن التوصيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، الواردة في التقرير المطروح أمامنا، جزئية وغير كاملة. لذلك نؤكد على ما ورد في بيان حركة عدم الانحياز من أن الأولوية يجب أن تعطى للتوصل إلى نزع السلاح النووي والمنع الفعال والقضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل.

كما أن عدم الانتشار يجب أن يترافق جنبا إلى جنب مع نزع السلاح. ونأسف أن تقرير الأمين العام لم يتناول ضرورة إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وسوف نعيد التأكيد في المداولات القادمة على ذلك وخاصة على ضوء المبادرة التي قدمتها سورية باسم المجموعة العربية إلى مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٣ لإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

إن فكرة إقامة لجنة حكومية لبناء السلام في إطار الأمم المتحدة فكرة هامة تستحق النظر فيها. ونعتقد أنه في حال إقامة مثل هذه الهيئة، فإن هنالك حاجة للقيام بالمهام الملقاة على عاتقها بإشراف من أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن الطبيعي القول إنه على الأمم المتحدة أن تقوم بدور هام في منع الأزمات، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء الأزمات لإنقاذ ملايين الأرواح. وانطلاقا من ذلك فإننا ندعم ما ورد في تقرير الأمين العام حول ضرورة تقوية الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف.

لقد تناولنا في بيانات سابقة الأسباب التي أدت إلى شلل عمل لجنة حقوق الإنسان والتي تتمثل في تسييس مسائل حقوق الإنسان واستخدام اللجنة لتوجيه التهم إلى دول أخرى والضغط عليها. ونعتقد أن معالجة أسباب ضعف اللجنة يجب أن تبدأ بوقف تسييس عملها والابتعاد عن الانتقائية والازدواجية في المعايير أولا. وفيما إذا كان استبدال لجنة حقوق الإنسان بمجلس لحقوق الإنسان سيؤدي إلى استعادة مصداقية العمل الدولي في مجال حقوق الإنسان أم لا، فإن هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من الاستكشاف ومراعاة عدم التسرع في التوصل إلى نتائج قد لا تخدم عمل الأمم المتحدة في هذا المجال.

إن إصلاح مجلس الأمن يقع الآن في مركز الاهتمام الدولي. وفي هذا المجال فإننا نؤمن بحتمية إصلاح وتوسيع عضوية مجلس الأمن بفئتيها الدائمة وغير الدائمة بهدف ضمان شفافية ومصداقية المجلس من جهة، والتمثيل المنصف للدول النامية ولكافة الثقافات والحضارات من جهة أخرى. ونؤكد أن مصداقية مجلس الأمن لا يمكن ضمانها إلا من خلال احترام المجلس لولايته وعدم إخضاعه لسيطرة وهيمنة أعضاء فيه وإساءة استخدام آلياته وولاياته لخدمة سياسات معينة كما ظهر في العديد من قراراته خلال السنوات القليلة الماضية.

لقد ناقشت القمة العربية التي انعقدت مؤخرا في الجزائر الشقيقة هذا الموضوع. وتدعم سورية التوجهات التي اعتمدها القادة العرب. ونؤكد أن أي توسيع لمجلس الأمن يجب أن يضمن تمثيلا عادلا للدول العربية. أما بالنسبة للنموذجين المطروحين في تقرير الأمين العام، فإننا نرى أنهما يتطلبان المزيد من البحث والتشاور في إطار العضوية العامة لمنظمتنا الدولية.

وفيما يتعلق بما ورد في التقرير تحت عنوان ”التحرر من الفاقة“، وعلى الرغم من تأكيده إلى حد ما على بعض المطالب التي نادت بها الدول النامية، وخاصة تلك المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الدين، فإن معظم التوصيات لم تتضمن تحديد إجراءات وطرق ووسائل معينة وواضحة للوفاء بالاحتياجات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتنفيذ الالتزامات المقطوعة في مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بعيدا عن المشروطية والإجراءات القسرية. وبالرغم من تأكيد الأمين العام على العلاقة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان فإن التقرير لم يتطرق إلى ظروف ومعاناة الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، وضرورة إزالة الاحتلال لكي تتمكن هذه الشعوب من النهوض بالتنمية في مختلف جوانبها.

ويبقى تقوية دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الأمور الحاسمة في مجال إصلاح الأمم المتحدة. وقد كان من المتوقع أن يأتي التقرير بتوصيات تفعل عمل المجلس وتعطيه دورا حقيقيا وملموسا في متابعة الأهداف الإنمائية ومعالجة أوجه القصور في التنفيذ كإحدى الأولويات، إضافة إلى تعزيز ما يمكن أن تقدمه وكالات الأمم المتحدة من خلال المجلس. وبشكل عام نعتقد أنه يمكننا في حال توفرت الإرادة اللازمة لدينا من أن نقوم بالبناء على بعض الأفكار التي تضمنها التقرير في هذا المجال والتي يمكن أن تلبي جزءا من الطموحات.

السيد الرئيس، ستستمر سورية بمشاركتها الفعالة في التحضيرات التي تقودونها لعقد قمة ناجحة في أيلول/سبتمبر القادم. ونحن على ثقة بأننا سنتوصل بفضل جهودكم ومساعدة الميسرين إلى النتائج المطلوبة من خلال توافق في الآراء يضمن وحدة عملنا ويعزز من دور الأمم المتحدة في مواجهة التحديات القادمة.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): نرحب سيدي، بمبادرتكم إلى عقد هذه السلسلة من الجلسات العامة للجمعية العامة للنظر في تقرير الأمين العام ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“. إن التقرير يتسم بهيكله الجيد ونواياه الحميدة، ويعرض المسائل التي تحتاج إلى معالجة. ونأمل أن تمهد هذه المداولات السبيل لمناقشات بناءة ومفيدة أثناء المشاورات الموضوعية التي سيديرها الميسرون. ونود التأكيد من جديد على التزامنا بالاستمرار في المشاركة الفعالة وبالإسهام في العمل الذي ينتظرنا من أجل التوصل إلى اتفاق واسع النطاق على مختلف المسائل قيد النظر وتحقيق نتائج متوازنة.

وأود المشاركة مع زملائي في التعزية برحيل صاحب السمو الأمير رينييه الثالث، أمير موناكو، وقداسة البابا يوحنا بولس الثاني. ونحن نشعر بأن أفضل طريقة للتفجع على البابا يوحنا بولس الثاني هي أن نعمل بوحي كلماته. ففي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، أعرب البابا عن الأمل في أن يتم إصلاح تبادل العلاقات وآلية التمويل قبل أن يؤدي قصر النظر والأنانية إلى صراعات لا يمكن إصلاح آثارها. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، قال البابا إن الأمم المتحدة هي مركز الوعي الحي والواسع النطاق بالحاجة إلى التصدي للاختلالات الخطيرة التي تقوض سلام العالم لأنها تقوض العدالة والنزاهة في العلاقات بين الشعوب، وخلص إلى أن الاحتفال بالذكرى الخمسين شكل مناسبة بارزة لإجراء الإصلاحات والتعديلات اللازمة. وبالتالي، فإن مؤتمر القمة لا يمكن أن يقتصر على الأهداف الإنمائية للألفية، بل يتعين أن يكون مؤتمر قمة لإصلاح الاقتصاد العالمي ومؤسساته والأمم المتحدة، ولإنهاء الاختلالات الخطيرة القائمة في الاقتصاد العالمي، وفي مجلس الأمن، وفي الأمم المتحدة.

ونتفق مع الأمين العام على أنه يتعين علينا أن نرى الأهداف الإنمائية للألفية كجزء من جدول أعمال إنمائي أوسع نطاقا. وفي رأينا أن نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص برنامج عمل بروكسل، وبرنامج عمل ألماتي، واستراتيجية موريشيوس لتنفيذ برنامج عمل بربادوس التي تسعى للتعامل بشكل جماعي مع الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، ينبغي أن تشكل جزءا من جدول أعمال التنمية. وسيكون موقفنا مؤيدا للنظر في اتخاذ التدابير الرامية إلى التصدي للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وذات الدخل المنخفض.

إن وفدي يؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا نيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل جامايكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧. وأود أن أسترعي الانتباه إلى ضرورة التعامل مع المسائل المنهجية التي أشار إليها الممثل الدائم لجامايكا. فقد أصبحت تلك الضرورة عملية ملحة. وعندما أنشئت مؤسسات بريتون وودز، حدث ذلك في سياق إدارة الطلب وبهدف تعزيز مستويات التنمية. وقد سقطت السلاسل عن أجساد الفقراء. وخلال العقدين الماضيين، وفي أماكن مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، قام صندوق النقد الدولي برفع السلاسل ووضعها من جديد على أكتاف الفقراء. وعلى الأقل كان قاطع الطريق في العصور الوسطى يأخذ من الغني ويعطي الفقير، وأما النظام الاقتصادي الحالي فيأخذ من الفقير ويعطي الغني من خلال التدفقات السلبية للموارد، وأسعار السلع الأساسية المنخفضة، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وما شابه ذلك.

وبالتالي، فإن مركزية التنمية لا يمكن استعادتها إلا إذا أمسكت الأمم المتحدة بزمام جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. وينبغي ألا ننسى أن أمور تقديم المساعدات بشروط تساهلية، وإنشاء احتياطي مالي دولي، والتنمية المستدامة، عندما نوقشت وتقررت لأول مرة، كان ذلك في الأمم المتحدة، وقد تبعتها مؤسسات بريتون وودز لاحقا. ولا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدون تحقيق هدف ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية في إطار زمني محدد. وكملاحظة عرضية، فقد تم التوصل إلى توافق الآراء في مونتيري، ولكن لو كان بمقدور توافق الآراء أن يخلف أثرا، لما كانت هناك حاجة إلى تقرير ساكس.

إننا نرحب بالدعوة إلى استكمال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بحلول عام ٢٠٠٦. ومن وجهة نظرنا، ينبغي اتخاذ تدابير لتفعيل البعد الإنمائي لنتائج المفاوضات التجارية. ويجب أن توفر الجلسة الرفيعة المستوى للجمعية العامة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر توجيها سياسيا في هذا المجال للاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر، لا سيما بشأن المساعدات الزراعية، وإمكانية وصول السلع غير الزراعية إلى الأسواق، والجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية، والخدمات، والحواجز غير المتعلقة بالتعريفات الجمركية، وآلية الضمانات الخاصة، ومبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية. ويتسم ذلك بأهمية فائقة خاصة، بسبب المحاولة، أثناء المفاوضات حول وصول السلع غير الزراعية إلى الأسواق، لإزالة المرونة المتاحة أمام البلدان النامية والواردة في الفقرة ٨ من المرفق باء لصفقة منظمة التجارة العالمية المؤرخة تموز/يوليه ٢٠٠٤. إن ذلك يشكل ضربة في الصميم للمعاملة الخاصة والتفضيلية. وفي هذا السياق، فقد شهدنا مؤخرا محاولة فاشلة في اللجنة الإحصائية لإزالة المؤشرات لرصد الهدف الإنمائي الثامن للألفية. وهناك حاجة إلى اتخاذ خطوات عملية للتغلب على النقص في مشاركة البلدان النامية الصغيرة وفي تمثيلها في محافل صنع القرارات الاقتصادية الدولية ووضع القواعد.

إن مجتمعاتنا لا تعيش على الخبز وحده بل أيضا على التضامن والاعتماد على الذات. وقد ألغت الهند ديون البلدان السبعة الفقيرة والمثقلة بالديون، وسوف تستمر في مبادراتها الاقتصادية والعلمية، مثل مبادرة الفريق ٩ الذي يقوم على منح ائتمانات تساهلية بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار ونقل التكنولوجيا إلى غرب أفريقيا، والمزيد من التعاون مع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، ومواصلة التعاون من خلال المبادرة المشتركة بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وكذلك بعثة ربط أفريقيا باتصالات السواتل والألياف الضوئية. ونرحب بإقرار الأمين العام بالحاجة العاجلة إلى توجيه الاهتمام إلى احتياجات أفريقيا الخاصة ونؤيد اقتراحه

بتطوير وتنفيذ خطة السنوات العشر لبناء القدرات ضمن الاتحاد الأفريقي. ونأمل أن نشهد التزامات ملموسة واتخاذ قرارات قابلة للتنفيذ في هذا المجال.

إننا ننصح نصحا قويا بعدم انتهاج نهج عدمي إزاء تقرير الأمين العام وذلك لأسباب عملية هامة. فإذا اتبعنا هذا النهج، لن نتمكن من عمل شيء في مستقبل قد يشهد حالات تستخدم فيها القوة، أو حالات أكثر توضع فيها القوانين، أو حالات متكررة أكثر يتبع فيها جدول أعمال اقتصادي معين. إن النظام الاقتصادي والاجتماعي قد تمت صياغته لصالح الأغنياء والأقوياء. ووحدها مشاركتنا النشطة تمكننا من كفالة ألا يكون هناك بلد واحد في الأمم المتحدة أضعف من أن يؤثر على الأمم المتحدة، وأن يتم تصحيح الاختلال القائم بدرجة كبيرة، وأن نكفل بأن القوة إذا استخدمت فإنها تستعمل في ظل شروط تقييدية، وأن يكون جدول الأعمال الاقتصادي إنمائي المنحى حقا وتؤثر فيه بصورة حاسمة البلدان النامية، وأن يتم وضع القوانين من جانب الجمعية العامة. وفي ذلك السياق، نرحب بحقيقة أن اللجنة المخصصة للجمعية العامة قد اعتمدت في مطلع هذا الشهر نص مشروع الاتفاقية الدولية لقمع العمليات الإرهابية النووية. وهذا يمهد السبيل لاعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب أثناء الدورة الستين للجمعية العامة.

إن الجمعية العامة لا يمكن تنشيط عملها إلا عن طريق العمل، واتخاذ القرارات وفقا للقواعد المتفق عليها وليس عن طريق توافق الآراء المفروض، وإحكام السيطرة على المسائل طويلة الأجل المتعلقة بالسلم والأمن، بما في ذلك نزع السلاح وتحديد الأسلحة وفقا للمادتين ١١ و ١٤ من الميثاق، والتداول بشأن القانون الدولي وحقوق الإنسان، بما في ذلك الرقابة على كل آلية حقوق الإنسان وفقا للمادة ١/١٣، والسيطرة على إعادة هيكلة الأمانة العامة، بما في ذلك الشؤون المالية والموظفون والإدارة، ووضع جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، ووضع مبادئ الرقابة والمساءلة من خلال القيام عمليا بانتقاء الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

إن ذلك التنشيط لا يمكن تحقيقه من خلال الاكتفاء بترشيد جدول الأعمال والجلسات أو عبر نقل بنود من هيئة ضعيفة إلى هيئة أخرى. وتنشيط عمل الجمعية العامة ضروري من أجل إرشاد وتوجيه الأجهزة الأخرى في المنظومة، ومن ثم الممارسة الكاملة للمهام التي نصت عليها المادة ١٠ من الميثاق. وفي حقيقة الأمر، فإن دعم الجمعية العامة هو المصدر الذي يستمد منه مجلس الأمن شرعيته. وضعف الجمعية العامة وقوة مجلس الأمن قد أصبحا يشكلان خسارة لكليهما. وكما ذكرنا سابقا، فإن العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن هي علاقة جدلية. وبالتالي، فإن ضعف الجمعية العامة يعني ضعف مجلس الأمن فيما يتعلق بالتأييد والشرعية، من حيث أن ذلك يؤدي إلى تركيز القوة في أعلى الهرم، وإلى انعدام التوازن، مما يسبب الضعف ونقصان الشرعية. ووجود جمعية عامة قوية يعني بالضرورة وجود مجلس أمن قوي.

وأثناء اتخاذ القرار بصدد قضية ناميبيا عام ١٩٧١، قال القاضي فيتز موريس، وهو بالمناسبة يميني محافظ، إن مجلس الأمن قد أنشئ لصون السلم لا لتغيير النظام العالمي. ولقد أدت محاولة تغيير النظام العالمي إلى الكثير من القلق والتساؤل مما أوجد عجزا في المشروعية أدى، في بعض الحالات، إلى عجز في الأداء. لذلك فإن المسألة ليس مسألة كفاءة أو زيادة في عدد العضوية الدائمة، ولكن مسألة كفاءة عن طريق زيادة العضوية. وليس باستطاعة هذه الزيادة في العضوية إلا أن تشمل مناطق تتأثر بالقرارات بالإضافة إلى بلدان يمكنها الإسهام بموارد وإمكانيات والإسهام قبل هذا باتخاذ أفضل القرارات وبقبولها بصورة واسعة، وبذا يقل استخدام الضغط والقوة وتزداد قوة الإغراء والتقبل.

هذا هو سبب عمل الهند منذ فترة مع البرازيل وألمانيا واليابان، بالتعاون مع بلدان الاتحاد الأفريقي، من أجل إصلاح مجلس الأمن الذي يزداد بموجبه عدد مقاعد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، وذلك بوجود مجلس موسع يضم بلدانا متقدمة النمو وبلدانا نامية. وبدون توسيع تلك القاعدة السياسية، لن يكون عمل مجلس الأمن ذا مرجعية، ولن يكون بالتالي فعالا: إذ ستعوزه المشروعية السياسية حتى ولو كان قانونيا.

وفي ما يتعلق بالانتخابات الدورية المؤدية إلى المساءلة، هل ساعدت حتى الآن في دفع جدول أعمال البلدان الأقل نموا إلى الأمام أو أنهت إقصاءها؟ لا يمكن كفالة المساءلة إلا بإعطاء أولئك المنتقين سلطة التغيير عن طريق العضوية الدائمة، ثم جعلهم خاضعين للمساءلة وإخضاع أدائهم لفحص دقيق عن طريق المراجعة.

إن التعدي على سلطات الجمعية العامة ما زال مستمرا. ولم يؤخذ بطرائق العمل الشفافة إلى أية درجة كبيرة. ولن يكون هناك تأثير إلا بجعل الأعضاء الدائمين الجدد الذين تختارهم الجمعية العامة بولاية واضحة خاضعين للمساءلة عن طريق مراجعة أدائهم. إن الظروف التي أحاطت بقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ قد أحبطت كليا النموذج باء أو أي فرع منه: فحينما انقسم الأعضاء الدائمون الخمسة، وكان بمقدور الأعضاء غير الدائمين أن يحدثوا تغييرا، وقف الأعضاء غير الدائمين جانبا، حاثين الأعضاء الدائمين الخمسة على الاتفاق فيما بينهم. ومتعهدين بتأييدهم لأي اتفاق تتوصل العضوية الدائمة إليه.

إن إضفاء الطابع الديمقراطي هو أساسا توزيع السلطات، أي تغيير في ميزان القوى. وخلاف ذلك هو الاعتقاد بأن الديمقراطية هي مجرد اسم مهذب للسيطرة المستمرة. هل تصدر بعض الأصوات المعارضة الآتية من بين الأعضاء الخمسة الدائمين عن خوف من الافتقار إلى الفعالية أو لمنع أي خفض في السيطرة مهما كان قليلا؟ هل الحديث عن توافق الآراء وسيلة لمنع الانقسامات الخطيرة أو وسيلة لمنع إضفاء الطابع الديمقراطي؟ فإن كنا نخشى الانقسام، هل لنا أن نجلس ولا نفعل شيئا بصدد الكثير من المسائل الهامة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية التي قد تسبب أيضا الانقسام؟ هل ينبغي لنا من أجل الحصول على توافق كامل في الآراء أن نتخلى عن الديمقراطية البرلمانية والتصويت، وأن نحل محلهما نظام توافق الآراء الذي قررت٨ نخبة مسيطرة؟ يقال إن قدماء الإغريق كانوا يصوتون بالحجارة. هل ينبغي لنا إذا أن نتوصل إلى توافق آراء شواهد القبور؟ لقد بدأنا البحث عن توافق الآراء، بمعنى أوسع اتفاق ممكن، في الاجتماع الذي دعت إليه أربعة بلدان تتألف من البرازيل واليابان وألمانيا والهند في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، سوف نتشاور مع الجميع ونأخذ آراءهم في الحسبان. ولا نعتقد أن أقلية تتحد حول اتفاق الرأي يكون فعلا اتفاقا في الرأي وليس تناقضا في المعنى.

وهناك خلاف كبير بين الأعضاء الأوروبيين الثلاثة من الأعضاء الدائمين الخمسة، من جهة، والعضوين غير الأوروبيين من جهة أخرى. لقد عارض العضوان غير الأوروبيين الوصول إلى اتفاق واسع وقرارات مبكرة وأكدا مرارا مزايا اتفاق الرأي وأضرار الحدود الزمنية المصطنعة. لذا يتضح أنه لا يوجد توافق في الرأي بين الأعضاء الخمسة الدائمين. إذا كيف يستطيع المرء أن يتوقع اتفاقا في الرأي من ١٩١ عضوا؟ إن توافق الرأي، مثله مثل العمل الخيري، ينبغي أن يبدأ من البيت بالتأكيد. فإذا كان توافق الآراء يعتبر مبدأ حيويا، فلماذا لا يقره مجلس الأمن لاتخاذ كل القرارات الهامة، مع إلغاء حق الفيتو؟ وما هو أهم من استخدام الإكراه، سواء كان بالجزاءات أو بالقوة المسلحة،

وهي حقا مسائل حياة وموت؟ إنهم يعرفون جيدا أن هذا سيشل اتخاذ القرار في مجلس الأمن.

ولكن لا يوجد تردد في شل اتخاذ الجمعية العامة لقراراتها. إن بياناتهم، بمصادفة غريبة، صامتة تماما بشأن تنشيط الجمعية العامة. هذا الصمت حيال تنشيط الجمعية العامة بتناقض بشكل واضح والقلق إزاء منع توسيع العضوية الدائمة لمجلس الأمن. إن الحديث عن الحدود الزمنية المصطنعة بعد عقد من المشاورات حول هذه المسألة هو تطرف إلى حد ما. والقول بوجوب اشتراك البلدان النامية بما فيها بلدان أفريقيا، ثم اقتراح عملية إقصائها إلى أجل غير مسمى لا يخدم العالم النامي الذي تمثله مجموعة الـ ٧٧، والذي يحمل، على حد المقولة المؤثرة لجواهر لال نهرو، أعباء العالم وأحزانه في نوع من الجمع بين السلم والحرب. ومن وراء المناداة بتوافق الآراء، يمكن للمرء إذا أن يتميز خطوط السيطرة التي يؤكدها من بُعد التهديد باستخدام الفيتو. وسوف يخفف توسيع العضوية الدائمة من أثر الفيتو، على الرغم من أن الفيتو سيزداد تخفيف أثره بامتداد أجله. لذلك أيد الاتحاد الأفريقي مثل هذا الامتداد.

لقد قال الأمين العام بحق أن توافق الآراء أفضل ولكنه يجب ألا يتخذ ذريعة لتأجيل العمل، وأشار إلى أن نتخذ القرار قبل انعقاد مؤتمر القمة. وأكد من جديد آراءه حيال هذا الأمر قبل يومين في جنيف. إن المحصول المبكر لن يكون محصولا سيئا، ولكن قد يكون المحصول المتأخر قد أصابه التعفن نتيجة لأمطار أتت في غير موعدها.

وفي ما يتعلق بالنقاش حول استخدام القوة، فنحن نعتقد أن المادة ٥١ واضحة بدرجة كافية. إن واضعي الميثاق لم يقصدوا قط أن تغطي تلك المادة كل شيء أبعد مما تنص عليه. هذا الرأي يحظى بتأييد الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، ألا وهو محكمة العدل الدولية. ونعتقد أن الميثاق يعطي لمجلس الأمن السلطة الكاملة لصون السلم والأمن الدوليين من التهديدات، سواء كانت مخفية أو ظاهرة. فإن كان مجلس الأمن قد مر بصعوبات معينة في تقييم خطر التهديد في أية حالة، فهذا راجع إلى انعدام الإرادة السياسية من جانب أعضاء مجلس الأمن لا من نقص في سلطاته.

ونحن نؤيد مناشدة الأمين العام تحسين خيارات الانتشار، بما في ذلك عن طريق إيجاد احتياطي استراتيجي وقوة شرطة مدنية تقف على أهبة الاستعداد، وهاتان مبادرتان تستهدفان زيادة كفاءة الانتشار السريع والفعال. ونعتقد أن التكامل في القدرات بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية لا بد ألا يكون بديلا من حفظ الأمم المتحدة للسلام، ولا على حسابه، وهو عملية تحتل مكانا خاصا ربما لا مثيل له، عن طريق عولمتها وخبرتها.

ونؤيد كاملا فكرة أن المحافظين على السلام وبناته تقع عليهم مسؤولية رسمية تتمثل في التقيد بسيادة القانون وخاصة إزاء حقوق الناس الذين يسعون إلى مساعدتهم. ونحن دائما نقول إن باستطاعة المحافظين على السلام أن يُرسوا أساسا حيويا في عملية بناء السلام إذا ما جسدوا في نظرتهم وتصرفاتهم تقاليد ديمقراطية ومتعددة الثقافات قائمة منذ زمن.

وفي ما يختص بلجنة بناء السلام، نتطلع إلى تلقي ورقة مفصلة من الأمين العام خلال الأسابيع المقبلة، تقدم لنا المزيد من المعلومات عن تفكير الأمانة العامة بصدد وظائف وسلطات تلك الهيئة المقترحة وبصدد إطار سلطتها ومسؤوليتها ورفعها للتقارير كيما تسهل المزيد من المشاورات بين الحكومات حول هذا الموضوع.

وبسبب ضيق الوقت والوقت المتأخر، لم أتمكن من معالجة عدة مسائل مثل نزع السلاح وعدم الانتشار وحقوق الإنسان والديمقراطية، وآراؤنا بصدد الكثير منها معروفة

جيدا. ونحن نؤكد لكم، يا سيدي الرئيس، إننا سنعمل على نحو وثيق مع كل الدول الأعضاء للتوصل إلى قرارات مبكرة بشأن جوانب عدة من المسائل التي نحن مطالبين بمعالجتها. إن حتمية ضمان أن يحقق مؤتمر قمة ٢٠٠٥ نجاحا باهرا للبلدان النامية تتطلب منا جميعا كل هذا التصميم. ونحن واثقون من أن الجمعية العامة ستكون على مستوى التحدي وستقوي تراثها العظيم ولن تسمح بالمزيد من إضعافه، وأنها ستمضي قدما ولن تسمح لنفسها بالرجوع إلى الوراء وأن تنطلق طاقتها الخلاقة إلى أبعد من المعوقات التي يحاول البعض وضعها في طريقها.

السيد ماهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تضم جمهورية تترانيا المتحدة صوتها إلى أصوات الآخرين في الإشادة بكم، سيدي الرئيس، لمبادرتكم إلى إجراء هذه المشاورات. ونعتبر أن هذه العملية مهمة لضرورة التوصل إلى تفاهم أساسي قبل الجلسة الرفيعة المستوى لمؤتمر القمة المقرر انعقاده بعد خمسة أشهر. إنها مسؤولية جماعية يجب أن نضطلع بها بإحساس كبير بالإلحاحية وبمشاركة إيجابية.

كما يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثل ملاوي بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وممثل جامايكا بوصفها رئيسة مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل ماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن تقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005) لم يُرض الجميع بصورة كاملة. ولكن لم تكن تلك هي الفكرة. ففي حالتنا، نجد أن التقرير ناقص حيال المسائل المتصلة بالتجارة والسلع الأساسية وتدفق الاستثمارات واللاجئين. كما كان ينبغي للتقرير أن يستند إلى منظور سياقي شامل يتضمن جميع الظواهر المتعلقة بالعولمة حيث أنها تؤثر على الحريات الأفسح المشار إليها في التقرير. ومع ذلك، يمثل التقرير، بالرغم من بساطته، كتيبا إرشاديا يركز على التصدي للتحديات العاجلة والشديدة التي تواجهها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. لذلك، نرحب بالتقرير ونثني على الأمين العام للجهود التي بذلها في إصدار هذه الوثيقة الشاملة.

ويوفر التقرير للأمم المتحدة الأساس اللازم والفرصة السانحة للتغيير والتكيّف مع الظروف الجديدة من أجل الحفاظ على حيويتها وأهميتها. ونؤمن بأن الجلسة الرفيعة المستوى القادمة تمثّل فرصة فريدة وحقيقية للتغيير، والتزاما بتجديد المنظمة في عيد ميلادها الستين.

إن تقرير الأمين العام يأخذ بروح ومضمون ورؤية إعلان الألفية، الذي يعالج الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. والنهج الذي انتهجه الأمين العام بتقديم حزمة توصيات هو نهج مستصوب وعملي، بحيث يحصل الجميع على أكثر مما لديهم الآن. وفي حين نتفاوض من أجل الحصول على الأكثر والأفضل من هذه الحزمة المقترحة، ينبغي أن نسعى من أجل الحفاظ على كمالها ونزاهتها.

لم يحدث أبدا في التاريخ أن أظهر المجتمع الدولي مثل هذه الوحدة الواسعة النطاق في مكافحة آفة الفقر والحروب والتخلف الإنمائي، وفي تقييم حقوق الإنسان مثلما فعل في اعتماد إعلان الألفية. ولذلك تمثّل الأهداف الإنمائية للألفية إدراكا بأنه لا يمكن ضمان السلم والأمن العالميين بدون تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم. والتحرر من الفاقة أمر أساسي في ذلك البُعد.

إننا نحيي الاعتراف الخاص بأفريقيا في ضوء التحديات التي تواجهها. ففي أفريقيا، كما في أجزاء أخرى كثيرة من العالم، ما نحتاج إليه الآن هو العمل. ونعتقد أن هناك تنويرا لم يسبق له مثيل في ما يتعلق بأفريقيا، كما يتوفر

حسن النوايا تجاهها. وفي الحقيقة نرى أن هناك فهما أكبر لمحنة أفريقيا. ولن يكون هذا الفهم مفيدا إلا إذا أدى إلى العمل الذي تحفزه الإرادة السياسية الحسنة.

وفي تترانيا، فإننا نناضل من أجل مواكبة النوايا الحسنة المعرب عنها تجاهنا، سواء من خلال تخفيف عبء الديون أو تقديم المساعدات الثنائية. ونتيجة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلّي، تمكّنا من الإسراع بفرص الحصول على التعليم الابتدائي للصبيان والبنات بزيادة عدد غرف التدريس إلى ثلاثة أضعاف في السنوات الثلاث الماضية، وتدريب وتعيين المزيد من المعلمين، وتأسيس الملكية للتحسينات والإصلاحات على المستوى المجتمعي. ونتيجة لذلك، نعتقد أنه يمكننا أن نحقق التعليم الابتدائي الشامل، مع المساواة بين الجنسين، في السنوات الثلاث القادمة وأن نحقق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية قبل ثماني سنوات تقريبا من الموعد المقرر لذلك.

ولكن هذا ليس كافيا. فحتى مع وجود اقتصاد ينمو بمعدل سنوي يتراوح بين ٥ و ٦ في المائة، وانخفاض مؤشرات المداخيل الضئيلة، فإن ٣٥ في المائة من شعبنا تقريبا لا يزال ''يعتبر مفتقرا إلى الاحتياجات الأساسية''، و ١٩ في المائة ''مفتقرا إلى الغذاء''. وفي حين أننا نكافح من أجل التصدي لهذا المظهر من الفقر والعوز الشديد، يجب أن نناضل أيضا من أجل توفير الاحتياجات للمتضررين بالآثار المدمّرة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي هذا الصدد، نرى أن الاقتراح بإنشاء مرفق التمويل الدولي فرصة لفتح نافذة هامة على التعاون العالمي لمكافحة الفقر ولتحقيق كل الأهداف الإنمائية للألفية.

إن التحرر من الخوف طموح آخر نشارك فيه جميعا بوصفنا بشرا. ولذلك فإننا نجد قيمة عظيمة في الفكرة المتطورة للأمن الجماعي على أساس الإقرار بأن التهديدات مترابطة، وأن التنمية والأمن وحقوق الإنسان متكافلة بشكل متبادل. ونحن في القارة الأفريقية، المعروفة بصراعاتها وتحديات إعادة البناء في ما بعد انتهاء الصراعات، نجد أن فكرة إنشاء لجنة لبناء السلام فكرة ابتكارية ينبغي تأييدها بغية اعتمادها وتنفيذها في وقت مبكر. وبالمثل، فإن الصندوق الدائم المقترح لاتخاذ الإجراءات الإنسانية في الوقت المناسب في حالات الطوارئ التي من صنع الإنسان وفي حالات الكوارث الطبيعية، يستحق الكثير من الثناء. ومع ذلك فإن الصندوق يمكن أن يقوم على أساس أكثر مضمونية إذا أمكن التنبؤ بقاعدة موارده بشكل أكبر.

إن حرية العيش في كرامة طموح نبيل للجميع. ولكن الديمقراطية والأسواق المفتوحة لا يمكن قبولها إلا بمقدار ما تقدمه، وليس بما تعد بتقديمه. وينبغي عدم المساومة على حقوق الإنسان وحماية المدنيين بالمنفعة السياسية، ويجب التمسك بسيادة القانون بوصفها من المبادئ الأساسية للديمقراطية والحكم الرشيد.

إن وجهة نظرنا في ما يتعلق بـ ''مسؤولية الحماية'' قد حدّدها ببلاغة رئيس بلدي، فخامة بينجامين ويليامز مكابا، أثناء مؤتمر القمة الأول للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى المعقود في دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر، حين قال:

> ''يجب أن نمتنع الآن عن إساءة استخدام مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لإخفاء حالات الحكم غير السديد وانتهاكات حقوق الإنسان غير المقبولة.

ومضى الرئيس مكابا قائلا إنه:

> ''في أعقاب جريمة الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا، وفي ضوء التدفق الضخم من اللاجئين إلى منطقة البحيرات الكبرى، فمن الحتمي

أن نستنتج أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لم يعد يحظى بالشرعية غير المشروطة والمطلقة. إن إمكانية التدخل يجب أن تُوضع أمامنا بوصفها جزءا لاستراتيجية إقليمية لتحقيق السلام والأمن الدائمين. ويجب إخطار الدول بقوة أن البشرية التي نشارك فيها جميعا تطالبنا أن يكون لدينا بصورة جماعية مصلحة في تعزيزها وحمايتها. ويجب أن تكون الحكومات مسؤولة أولا عن حياة ورفاه شعوبها. ولكن يجب أن تكون هناك أيضا قواعد ومعايير عامة متفق عليها تؤدي إلى حفز العمل الجماعي من خلال منظماتنا الإقليمية والأمم المتحدة ضد الحكومات التي ترتكب انتهاكات غير مقبولة لحقوق الإنسان أو تهدد السلام والأمن الإقليميين''.

وفي ذلك السياق نوافق على ضرورة التركيز على جميع المعاهدات المتصلة بحماية المدنيين. ومع ذلك فإن هذا الاهتمام لا يتعلق بالتصديق على تلك المعاهدات فحسب، بل باستمرار أهميتها وتطبيقها.

وتمشيا مع ''مسؤولية الحماية''، تعتقد تنزانيا أن مفهوم ''ما يتجاوز الاتفاقية'' أي اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ يستحق مزيدا من الاهتمام والدراسة.

ونعتقد أن نظاما يركز على واقع الحماية اليوم بالترادف مع مفهوم الملاذ الآمن في بلدان المنشأ ينبغي إعادة النظر فيه ومناقشته بذهن متفتح. ومن شأن هذا أيضا إيلاء الاهتمام الذي تأخر طويلا لمحنة الأشخاص المشردين داخليا في شتى أنحاء العالم وتوفير الحماية لهم، بعد أن أصبح عددهم الآن يفوق عدد اللاجئين.

ولا بد من أن يسمح لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين بتوسيع ولايته وتوفير الحماية لكل من يفرون طلبا للنجاة بحياتهم، بغض النظر عن ما إذا كانوا قد تمكنوا من اجتياز الحدود أو ظلوا مشردين داخليا. كما نرى هذا الاقتراح متسقا مع الترابط على مستوى المنظومة الذي يود الأمين العام تعزيزه بغية تهيئة حيز إنساني وضمان توفير وصول آمن بغير عوائق للعاملين في المجال الإنساني إلى السكان المعرضين لذلك.

أخيرا، هناك الكثير الذي يمكننا أن نحققه بالعمل معا في إطار وحدة القصد والعمل، مستلهمين في ذلك إعلان الألفية. وما زال في قدرة هذه الجمعية أن تجد إطارا ملائما للحوار، ومن ثم للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن ما يمكننا أن نحققه. وهذه فرصة يجب ألا نهدرها.

السيد أوفيا (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، بحزن شديد، أنضم إلى كل المتكلمين الذين سبقوني معربا عن خالص تعازي شعب وحكومة بابوا غينيا الجديدة في وفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، الذي كان صديقا عظيما للعالم، بما في ذلك بابوا غينيا الجديدة التي زارها لرسامة أول قديس في بلدي.

وينضم وفدي أيضا إلى المتكلمين الآخرين للإعراب عن عزائنا لشعب وحكومة موناكو في وفاة صاحب السمو الأمير رينيه الثالث.

ويؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها في وقت سابق من المناقشة السفير إليسايا، الممثل الدائم لساموا، نيابة عن محفل جزر المحيط الهادئ؛ والسفير إنيل سوبواجا، الممثل الدائم لتوفالو، نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة؛ والسفير ستافورد نيل، الممثل الدائم لجامايكا، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ والسفير رستم عيسى، الممثل الدائم لماليزيا، نيابة عن حركة عدم الانحياز.

وبما أنني أحد آخر المتكلمين في هذه المناقشة، اسمحوا لي أن استفيد من كل البيانات الجيدة للغاية التي أدلى بها من سبقوني، ولذا، سيكون بياني عاما وموجزا إلى حد كبير.

ترحب بابوا غينيا الجديدة بتقرير الأمين العام، المعنون ''في جو من الحرية أفسح''، الذي يتَمَثَّل فيه مستقبل منظمتنا العالمية. ويضع التقرير أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحديا جاء في حينه لمناقشته وتقديم توصيات جريئة وحاسمة لزعمائنا أثناء مؤتمر القمة الرفيع المستوى الذي يعقد خلال الدورة الستين للجمعية العامة.

إننا نواجه أعمق تحديات العالم تداخلا وتشابكا، متمثلة في قضايا التنمية والأمن وحقوق الإنسان، والمطلوب منا أن نرسم مسارا بناء إلى الأمام للألفية التالية.

ويوصي الأمين العام بأن هذا التقرير يمثل صفقة متوازنة ومتكاملة، ويولي تركيزا واهتماما متساويين لكل ركائز السلم والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان. ومع ذلك، يتفق وفد بلادي مع الأغلبية الساحقة من المتكلمين، ولاسيما من ممثلي البلدان النامية، الذين يرون أن التقرير غير متوازن تماما.

ونشاطر الأغلبية من البلدان النامية شعورها بأن مسائل السلم والأمن وحقوق الإنسان قد استأثرت بالنصيب الأكبر من التركيز والاهتمام في التقرير على حساب المسائل التنموية والبيئية. غير أننا نؤمن بأنه مادامت الأغلبية الساحقة من شعوب العالم تعيش في فقر، فإن التنمية ومسائل البيئة والبقاء أكثر أهمية بالنسبة لها من المسائل الأخرى. فالسلم والأمن وحقوق الإنسان يمكن تحقيقها عندما يتمتع مزيد من البشر بثمار الازدهار وتتوفر لهم الضرورات الأساسية للحياة.

ومن هذا المنظور، نتفق مع الذين يرون أن التقرير قد شابه القصور في جوانب عديدة، لا سيما فيما يتعلق بالتأكيد على أهمية ومركزية مسائل التنمية وخطط العمل التي نوقشت في مؤتمرات القمة العالمية الرئيسية التي عقدت خلال العقد ونصف العقد الماضيين، بما في ذلك الاجتماع الدولي الذي اختتم أعماله في موريشيوس مؤخرا واستراتيجيته للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة – والتي صادق عليها المجتمع الدولي بأكثرية ساحقة قبل بضعة أشهر تحديدا – وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وتوافق آراء مونتيري، على سبيل المثال لا الحصر.

ومع ذلك، فإننا نعيش في أمل، وشأننا شأن الآخرين في البلدان النامية، يحدونا الأمل في ألا يُهدر كل شيء.

ونأمل بدعمكم، سيدي الرئيس، وبدعم المجتمع الدولي، أن يتم تصويب الوضع خلال العملية التشاورية الجارية حاليا بقيادتكم شخصيا.

ووفدي يشعر بالتفاؤل أيضا لعملنا معا لضمان أن تمثل الدورة الرفيعة المستوى في أيلول/سبتمبر كسبا لجميع أصحاب المصلحة في منظمتنا. ونحن بحاجة إلى أن نفعل ذلك. فزعماء بلادنا، الذين التزموا بحضور مؤتمر القمة لهذا العام، لا يتطلعون إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشاء هذه المنظمة فحسب، بل يحدوهم الأمل أيضا في أن يغادروا الجمعية هذه وهم يشعرون بالرضا لأنهم جزء من مستقبل أفضل وغد أفضل.

وإنني ممتن على إتاحة هذه الفرصة لعرض آرائنا الأولية بشأن تقرير الأمين العام. وسوف نتقدم بملاحظات محددة أثناء المناقشات المركزة على مجموعات المواضيع فُرادى خلال الأسابيع القادمة.

وبابوا غينيا الجديدة، شأنها شأن البلدان الجزرية النامية الصغيرة، تتشاطر ظروفا خاصة من الهشاشة والتعرض للهزَّات البيئية والاقتصادية والاجتماعية؛ وتلك أمور معروفة للجمعية العامة جيدا.

وإننا نؤيد المطالبة بدور معزز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الهيئة الرئيسية المنوط بها ضمان وجود ترابط أقوى على مستوى المنظومة فيما يتصل بالوكالات الإنمائية والإنسانية المختلفة. وينبغي أن يتم إصلاح مجلس

الأمن كيما يتمكن من تقييم ما تحرزه البلدان فرادى من تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أما بالنسبة لمسألة إصلاح الأمم المتحدة، فتؤكد بابوا غينيا الجديدة مرة أخرى على أن الجمعية العامة هي أعلى هيئة للتداول والتمثيل واتخاذ القرارات. وأسلافنا، من وضعوا ميثاق الأمم المتحدة، توخوا لها أن تكون كذلك، ولا بد لنا من أن نتأكد من استعادتها لمركزها. ونأمل أن يمثل الحوار الحالي الخطوة الأولى في هذا الاتجاه.

وفي نفس الوقت، ما فتئت بابوا غينيا الجديدة تؤيد توسيع مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلية وكفاءة وبحيث يأخذ حقائق الجغرافيا السياسية لعصرنا في الحسبان. ونؤيد انضمام اليابان وألمانيا، والأهم من ذلك، البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، إلى عضويته. وإننا لا نغالي بالتشديد على ضرورة العمل بشأن تلك المسألة بحسم، وعلينا أن نستغل ما تولد من زخم وحماس حتى الآن.

واقتراح إنشاء مجلس لحقوق الإنسان مثير للاهتمام، ولكننا بحاجة إلى إجراء تقييم كامل ومتأن للاقتراح برمته حتى نتأكد من أن الهيئة الجديدة التي سنقوم بإنشائها سوف تخدم مصالح الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة على قدم المساواة وبشكل فعال.

وفيما يتعلق بإصلاح الأمانة العامة، ترى بابوا غينيا الجديدة أننا نحتاج إلى هيئة لا تعبر عن حقائق الوقت الراهن فحسب، بل تستجيب بطريقة ملائمة أيضا لأولويات سائر أعضاء الأمم المتحدة وجداول أعمالهم.

أما توصية الأمين العام بتقديم مزيد من الدعم للمنظمات الإقليمية، وللمنظمات دون الإقليمية في حالات معينة، بغية إشراكها بطرق أكثر جدوى وبصورة تعاونية، فهي توصية نؤيدها. ولكن يجب تمييز وتحديد أدوارها جيدا لضمان التكامل بين الغرض والدعم، وليس الازدواجية والتضارب بين ولاياتها.

ختاما، لدي اعتقاد راسخ بأن مؤتمر قمة زعمائنا في أيلول/سبتمبر سيكون مناسبة بالغة الأهمية لنا جميعا حيث سنجتمع معاً وسنعمل بوحدة الهدف لصالح بشريتنا المشتركة. ولا يمكننا أن نطلب هدية أفضل من ذلك لعيد الميلاد الستين.

السيدة موسيس (ناورو) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد ناورو بياني ممثل ساموا بالنيابة عن مجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ في نيويورك، وممثل توفالو بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

وتود ناورو أن تشكر الأمين العام على تقريره ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“. وترحب ناورو بهذا التقرير وتعرب عن تأييدها للأمين العام في التزامه بتعددية الأطراف باعتبارها عنصرا أساسيا في التصدي لتحدياتنا المشتركة بجميع تعقيداتها.

وحيث أن وفدي ما زال يدرس التوصيات الواردة في التقرير، سنعرض اليوم مجرد ملاحظة موجزة وعامة من أجل أن يتسنى لنا تقديم المقترحات الخاصة بنا في المشاورات المقبلة.

إن لدينا اعتقادا راسخا بأن التنمية والإرادة السياسية عنصران أساسيان لعزيمة المجتمع الدولي. وهما بصفة خاصة عنصران أساسيان لانتعاش وتنمية الدول الجزرية النامية الصغيرة مثل ناورو ولتحقيقها الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك من المخيب جدا للآمال أن نلاحظ عدم تناول الحالة الخاصة للدول الجزرية النامية الصغيرة في التقرير بشكل أشمل، ونود في ذلك الصدد السعي إلى الحصول على تأكيد أن ينظر في القضايا المتعلقة بالدول الجزرية النامية الصغيرة بجدية خلال المفاوضات المقبلة.

إن موقف ناورو إزاء إصلاح مجلس الأمن معروف بالفعل. ونؤكد مجددا دعمنا لإصلاح مجلس الأمن على أساس النموذج ألف وإدراج ترشيح اليابان وألمانيا والهند لمقاعد دائمة في مجلس أمن موسع.

ونعتقد أن الأهداف الرئيسية للتقرير قابلة للتحقيق، وستُجرى مشاوراتنا في الأيام المقبلة ونحن نأخذ تلك الأهداف في الاعتبار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للمراقبة عن فلسطين.

السيدة برغوثي (فلسطين) (تكلمت بالانكليزية): أود بالنيابة عن وفدي أن أعرب عن خالص تعازينا لبعثة الكرسي الرسولي برحيل قداسة البابا يوحنا بولس الثاني. لقد كان رجل سلام قضى حياته يدافع عن الحرية والعدالة والاستقلال والمساواة لجميع الشعوب من جميع الأعراق والأديان ويعززها. كما نود أن نتقدم بتعازينا إلى إمارة موناكو برحيل صاحب السمو الأمير رينييه الثالث.

أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي لعقد هذه الجلسة العامة للجمعية العامة. ونشيد بنهجكم الشفاف، سيدي، والطريقة الممتازة التي تديرون بها هذه العملية التحضيرية وفقا لخارطة الطريق التي اقترحتموها.

لقد أحيط وفدي علما بتقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“. ورغم أننا ما زلنا ندرس التقرير، نود أن نقدم ملاحظات أولية على العديد من التوصيات المقترحة التي تثير الاهتمام وتنطوي على التحديات، وهي توصيات تتطلب دراسة ومناقشة متأنيتين. فالتقرير مصدر هام سوف تسترشد به مداولاتنا وتحضيراتنا من أجل التوصل إلى موقف مشترك بشأن النتيجة النهائية للاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وفي ذلك الصدد، تؤيد فلسطين البيانين اللذين أدلى بهما ممثل ماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولكن نود أن نسجل ملاحظاتنا الأولية بشأن المسائل التي تتعلق بوفدي وتهمه.

تعتقد فلسطين أن التقرير يتضمن بعض العناصر الإيجابية التي ينبغي التوسع فيها، ولكننا نعتقد أيضا أن التقرير في مجمله غير شامل بالقدر الذي كان متوقعا ويتجاهل العديد من الأفكار والملاحظات والمواقف التي أعربت عنها وفود عديدة، بما فيها وفود المجموعة العربية.

إننا نرحب بالاقتراح المقدم في التقرير بشأن المبادئ الثلاثة للمنظمة – السلم والأمن وحقوق الإنسان – وبصفة خاصة الاقتراح الداعي إلى معالجة تلك المبادئ الثلاثة على قدم المساواة، مع الإقرار بأهميتها الفردية ولكن المترابطة. ونعتقد أن هذا النهج سيفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق نتيجة متوازنة.

وتود فلسطين أيضا أن تبرز أهمية الجزء الوارد في التقرير والمتعلق بسيادة القانون. فتعزيز سيادة القانون باعتباره إطارا لتعزيز الأمن والرخاء البشري يكتسي أهمية قصوى بالنسبة إلى وفدي. ونحن متفقون مع بيان الأمين العام في قوله إن ”على كل بلد يعلن سيادة القانون في الداخل أن يحترمه في الخارج، وأن على كل بلد يشدد على هذا المبدأ في الخارج أن ينفذه في الداخل“ (A/59/2005، الفقرة ١٣٣). ومع ذلك، وكما نعلم جميعا، ما زالت حكومات وأفراد في أماكن عديدة ينتهكون سيادة القانون، ويفلتون من العقاب في أغلب الأحيان، ولكن بعواقب مهلكة على الضعفاء والمستضعفين. ويزداد تفاقم تلك العواقب مع ازدياد الإفلات من العقاب لبعض البلدان، وذلك في تحد وازدراء كاملين للقانون الإنساني الدولي، وهو ما يضاعف القدر الكبير من انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة الانتشار.

ومن الواضح أن التقيد بالقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وكذلك بالميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، هو أمر حتمي للتحقيق الفعلي للسلم والأمن الدوليين. فبدون هذا التقيد بالقانون الدولي واحترامه، لا يمكن تحقيق السلام والحرية والأمن ولن يتم تحقيقها.

لقد أعرب المجتمع الدولي، ومازال يعرب، عن قلقه البالغ إزاء استمرار الصراع في الشرق الأوسط، خاصة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فاستمرار هذا الصراع يظل جوهر المشكلة في الشرق الأوسط، وهو بلا شك يهدد صون السلم والأمن الدوليين. ورغم ذلك والعواقب الوخيمة التي تؤثر على صون السلم والأمن الدوليين، فإن التقرير للأسف لا يتناول الحالة بالثقل والاهتمام اللازمين.

وكما نعلم جميعا، فإن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ما زالت خطيرة نتيجة لأعمال الظلم التي لم يسبق لها مثيل والتي ما فتئ الشعب الفلسطيني يتعرض لها منذ ٣٨ عاما من الاحتلال العسكري – وهو احتلال حرم هذا الشعب بوحشية من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال والحرية. ولا يوجد أي صك من صكوك القانون الدولي أو مبدأ قانوني نبيل لم تنتهكه القوة المحتلة بشكل فاضح. ولقد انتهجت كل تلك السياسات والممارسات غير القانونية مع الإفلات من العقاب وفي ازدراء وتجاهل صارخين للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كيف يمكن للشعب الفلسطيني أن يعيش ”في جو من الحرية أفسح“، وفقا للتعبير الوارد في التقرير، بينما يظل السكان بأسرهم رهائن محتجزين بيد الاحتلال الوحشي الذي ألحق الأذى بكل جانب من جوانب حياتهم اليومية؟

لقد كان وفدي متشجعا من أن تقرير الأمين العام شدد على أهمية القانون الإنساني الدولي، لا سيما اتفاقيات جنيف. وفي ذلك السياق، ينبغي ملاحظة أن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة – وبخاصة البروتوكول الإضافي الأول – تحدد المرجعية التي تحكم الاحتلال الأجنبي. وفي حالات كهذه توجد سلطة قائمة بالاحتلال ويوجد شعب محتل: سكان مدنيون يعتبرون، بموجب القانون الإنساني الدولي، أشخاصا محميين، ويقع على عاتق السلطات القائمة بالاحتلال واجب كفالة أمنهم ورفاهيتهم. مع ذلك فإن تقرير الأمين العام أهمل تماما معالجة قضية الاحتلال الأجنبي وعواقبه الوخيمة على الشعب الخاضع للاحتلال وعلى مجتمعه. وفي الواقع، فإن التقرير لم يذكر الاحتلال إلا في القسم الذي يتناول مسألة الإرهاب عبر الحدود الوطنية، وهي قضية تختلف تماما عن حالات الاحتلال.

وفيما يتعلق بقضية الإرهاب، من الضروري التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال وفي الدفاع عن نفسها ضد السلطة القائمة بالاحتلال. إن المقاومة حق مشروع لشعب مضطهد ومحتل ولا يجوز بأي حال من الأحول أن تقارن بأعمال الإرهاب التي تستحق الإدانة أو أن تخلط معها.

لقد ذكر التقرير بحق أن

> ”الإرهاب خطر على كل المقاصد التي تعمل من أجلها الأمم المتحدة في مجال احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وحماية المدنيين، والتسامح بين الشعوب والأمم، وحل المنازعات بالوسائل السلمية“. (A/59/2005، الفقرة ٨٧)

ومع ذلك ذكر التقرير أيضا أنه ”قد آن الأوان لكي تنحى جانبا المناقشات المتعلقة بما يدعى ’إرهاب الدولة‘“ (المرجع نفسه، الفقرة ٩١). تلكما النقطتان لا تبدوان لنا متناقضتين فحسب، بل إنهما تستثنيان أيضا بصورة خطيرة شكلا من أشكال الإرهاب – إرهاب الدولة – يمارسه

جيشُ دولةٍ تنفيذا للسياسة الرسمية للدولة. كيف يمكننا أن ننحي جانبا المناقشة حول أي مظاهر أو أشكال الإرهاب بينما لا يزال المجتمع الدولي يسعى إلى إقرار فهم مشترك لتعريف الإرهاب؟

إن فلسطين تقف على أهبة الاستعداد لأن تشارك مشاركة تامة في الأشهر المقبلة في الأعمال التحضيرية للنتيجة المرجوّة من الاجتماع العام الرفيع المستوى. ويحدونا الأمل أن تبقى هذه العملية شفافة ومواتية بالقدر الذي بينتموه، السيد الرئيس. ونؤمن بأن السبيل الوحيد الذي من خلاله يمكن للمجتمع الدولي أن يمضي قدما ويكفل أن يعيش كل البشر ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن وحقوق الإنسان للجميع'' يتمثل في التمسك بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وفي تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة. ويجب القيام بذلك من دون انتقائية أو استكبار واستنادا إلى سيادة القانون. وبدون ذلك سنظل منهمكين في الحديث ولا نفعل شيئا. ولقد آن أوان العمل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة في هذه الجلسة. أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك، الذي يود التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكِّر الأعضاء بأن البيانات المدلى بها ممارسة لحق الرد محددة بـ ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد رودريغز زاهار (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): طلب وفد المكسيك الكلمة ممارسة لحقه في الرد ليسجل رسميا أننا نؤمن بأن التقييم المتحيز الخارج عن السياق الذي قدمه الممثل الدائم للهند فيما يتعلق بأعمال أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين في اعتماد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) كان تقييما يؤسف له.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا للتو إلى آخر متكلم في المشاورات العامة بشأن تقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن وحقوق الإنسان للجميع'' (A/59/2005). وقد شارك ٨٣ وفدا في المناقشة خلال الجلسات الرسمية الست التي عقدت في ٦ و ٧ و ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وقد تخللت المناقشات تعقيبات وملاحظات ومقترحات كان بعضها عاما والآخر محددا.

أود أولا أن أشكر جميع الوفود على الكلمات الطيبة التي وجهتها إلي بخصوص قيادة المناقشات وخريطة الطريق التي قدمتها إلى الجمعية العامة في رسالتي المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥. وأود أن أذكِّر بأن خطة العمل تلك لم يكن الغرض منها إلا هيكلة وتنظيم جهودنا بطريقة مفتوحة واشتمالية وشفافة.

وأرحب بحقيقة أن الأعضاء أكدوا مجددا الدور المحوري الذي يجب أن تضطلع به الجمعية في صياغة المقترحات التي ستساعد زعماءنا في اتخاذ القرارات الملائمة الهادفة إلى تنفيذ أهداف الألفية وإصلاح الأمم المتحدة. ويعلم الأعضاء أن المسائل قيد النظر تكتسي أهمية كبيرة وتتصل بالعديد من التحديات والقضايا التي تواجهها الدول الأعضاء والأمم المتحدة.

وفي هذه المرحلة من مناقشاتنا – التي ستستأنف، كما يعلم الأعضاء، في ١٩ نيسان/أبريل على شكل مشاورات مواضيعية – لم أر أن من المفيد أن أقدم للأعضاء موجزا مفصلا للمناقشات. لذلك سأقتصر على تقديم بضع ملاحظات عامة.

إن العدد الكبير من الممثلين الذين تكلموا – إما باسم مجموعة دول أو بصفتهم الوطنية – وقيمة وأهمية ملاحظاتهم ومقترحاتهم أكدت مرة أخرى اهتمام الدول

الأعضاء الشديد في التحضير للاجتماع العام الرفيع المستوى لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. كما أنها عبرت عن الرغبة العالمية في كفالة أن يأتي هذا الاجتماع بنتائج ملموسة وموزونة تأخذ في الاعتبار الشواغل والاهتمامات التي أعربت عنها كل الدول الأعضاء.

وفي ذلك الصدد، نوه العديد من الوفود بأن هدف الاجتماع كان تقييم تنفيذ إعلان الألفية والتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة.

وجرى التشديد أيضا على أن الاجتماع العام الرفيع المستوى سيعقد بالتزامن مع الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للمنظمة وفي سياق دولي تفرض التحديات العاجلة في إطاره على الأمم المتحدة إجراء إصلاح فوري. وتم التأكيد مرة أخرى على الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف. وجرى التذكير من جديد بأن الوقت قد حان لاتخاذ قرارات مطلوبة لتكييف الأمم المتحدة لحقائق القرن الحادي والعشرين، متذكرين دائما العواقب المترتبة عن الفشل على المنظمة. وشددت الوفود على أننا يجب أن نتجنب، في عملية التحضير للاجتماع العام الرفيع المستوى لشهر أيلول/سبتمبر، اتخاذ إجراءات متهورة، وأن نظل منهجيين وأن نمكِّن الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق حول ما يمكن تحقيقه، واضعين نصب أعيننا دائما أن الإصلاح عملية مستمرة. وقد رحبت الوفود بتقديم الأمين العام الحسن التوقيت لتقريره الشامل الذي طلبته الجمعية العامة منه بقرارها ٢٩١/٥٨. وقد رحبت الوفود بكون التقرير منظما حول ثلاث ركائز – التنمية والأمن وحقوق الإنسان – ومصحوبا بالتوصيات ذات الصلة.

وعموما، رحبت الوفود بالتقرير كأساس هام للعمل التحضيري للاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. لكن عدة وفود رأت أن تقرير الأمين العام ليس متوازنا بقدر كاف ويغفل مسائل هامة ولا يعبِّر بصورة كافية عن الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء أثناء المناقشات التي أجريت بشأن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وبشأن تقرير مشروع الألفية. كما أكدت على حقيقة أن التقرير يأتي بمفاهيم جديدة تتطلب مناقشة أكثر استفاضة.

والأمر الآن متروك للدول الأعضاء أن تعمل معا وتتوصل إلى فهم مشترك للقضايا الرئيسية بالنسبة لنا. وإنني، بدوري، لن أدخر جهدا في السعي إلى أوسع اتفاق ممكن حول المقترحات التي ستقدم، حسب الأصول، إلى زعمائنا للبت فيها.

لذلك أود أن أدعو الأعضاء إلى التقدم بمقترحات محددة أثناء المشاورات المواضيعية التي سيقودها الميسِّرون العشرة، والتي ستبدأ، كما قلت، في ١٩ نيسان/أبريل.

كذلك أود أن أعلن أنني سأعمم هذا المساء مشروع قرار عن طرائق اجتماع أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الرفيع المستوى، في أعقاب المشاورات التي أجريتها مع الميسِّرين بعد الاجتماع غير الرسمي المعقود يوم الجمعة ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

وأحث الأعضاء على أن يشاطروني أي وجهات نظر قد تكون لديهم بشأن مشروع القرار في أسرع وقت ممكن ليتسنى للجمعية العامة، في موعد لا يتجاوز يوم الخميس ١٤ نيسان/أبريل، من النظر فيه واعتماده، على ما آمل، بتوافق الآراء.

بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البندين ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.